المصارف العراقية

IRAQI BANKS

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

السنة الاولى العدد(12) ايلول /سبتمبر 2014

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم ١٤٤٦ في ٢٠١٤/٣/٤

بحضور برلماني وحكومي رفيع المستوى رابطة المصارف الخاصة في العراق تنظم ندوة ((مطالعة مركزة للنهوض بواقع القطاع المصرفي في العراق))

الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد مستعدون لتطوير القطاع المصرفي لاستيعاب الفرص الاستثمارية

ادفع مشترياتك
بمنتهى الخفة والأمان

وتمتع بخدمات كي كارد الاخرى
كأستلام الاجور , المستحقات , الايداع ,
التحويل , دفع الفواتير , القروض

المصارف العراقية
IRAQIBANKS

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق

السنة الاولى العدد(12) أيلول /سبتمبر 2014

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وانما عن اراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

ندوة (مطالعة مركزة للنهوض بواقع القطاع المصرفي العراقي)	6-7-8-9
لقاء السيد محافظ البنك المركزي العراقي	11
ستاندرد تشارترد بنك .. مستعدون لتطوير القطاع المصرفي العراقي	12-13
افاق التعاون مع البنوك الاردنية	15
البنك المركزي العراقي يطرح ورقة نقدية جديدة مصرف الرشيد . زيادة رأس المال ومنح سلف للمتقاعدين	23
مسؤولون في مجموعة العشرين يبحثون تعزيز النموالاقتصادي	24
الاقتصاد البريطاني .. افضل اداء اقتصادي	25
ندوة المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي	30-31
مؤتمر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	32-33
مؤتمر الحوار العربي الامريكي	34

هيئة التحرير

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الاستاذ محمد صالح الشماع
٦ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٧ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٨ـ الاستاذ سامي صالح الضامن
٩ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
١٠ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١١ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

المستشار القانوني للرابطة
السيد محمد موسى حسين
الخضوري

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com
البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
&
info@ipbl-iraq.org
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح شارع ٣٠ مبنى ٢٤)
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

شارك في الاعداد
سارة علي شاكر
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002

مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي

عند القاء نظرة على أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق نلاحظ وجود تحديات تواجه القطاع المذكور و هذا يتطلب العمل وبجد لمعالجة تلك التحديات من أجل خلق قطاع مصرفي متطور يلبي إحتياجات التنمية و تمويل مشاريع البنية التحتية ، حيث لازالت المصارف تعمل بأساليب تقليدية و إن إستخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي محدود لم يصل الى مستويات في إستخدام التكنولوجيا في البنوك العالمية ، وإن عدد المصارف و فروعها لا يتناسب مع عدد السكان حيث إن الكثافة المصرفية منخفضة و لا تتناسب مع الكثافة المصرفية للبنوك العالمية ، اضافة الى حاجة القطاع المصرفي الى شركات مساندة (شركة ضمان الودائع ، شركات تأمين ، شركات لتقييم أداء المصارف) و ضعف الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف من حيث العدد و النوعية ، ويلاحظ ان حجم الودائع يتركز لدى القطاع العام المصرفي و خاصة ودائع دوائر الدولة ، كما وان البيئة التشريعية للقوانين ذات العلاقة بالقطاع المصرفي تحتاج الى تعديل يتناسب و التطور الحاصل في المصارف العالمية ، وضرورة إيجاد بيئة مناسبة و القدرة على إنشاء صناديق الإستثمار و منح القروض المشتركة لتمويل المشاريع الكبيرة .

إن مواجهة هذه التحديات و إيجاد الحلول المناسبة الخاصة و خاصة في مجال البيئة التشريعية و التكنولوجيا الحديثة يساهم في تطوير في تطوير القطاع المصرفي ، بالاضافة الى التعاون فيما بين المصارف الخاصة والبنك المركزي العراقي للنهوض بالعملية المصرفية في العراق..

هيئة التحرير

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

السيد رئيس الوزراء

الدكتور حيدر العبادي المحترم

يسعدنا ويشرفنا أن نتوجه اليكم بالتهاني والتبريك بمناسبة تسلمكم مهام منصبكم الجديد رئيساً للحكومة العراقية.

إن الثقة التي وضعها الشعب العراقي فيكم تجسد مدى تقديره لكم ولمؤهلاتكم السياسية كما تعكس مايعقده على قيادتكم من آمال وتطلعات بمستقبل أفضل.

نكرر مرة أخرى اصدق عبارات التهنئة متمنين لكم كل التوفيق في مهامكم السامية ولشعبنا وعراقنا العزيز الرفعة والازدهار..

رابطة المصارف الخاصة في العراق

بحضور برلماني وحكومي وقطاع خاص رفيع المستوى
رابطة المصارف الخاصة في العراق تعقد ندوة نقاشية عدها الخبراء باكورة نشاطها الاقتصادي
الندوة تناولت بالتحليل والتفصيل معوقات القطاع المصرفي وقدمت المقترحات والحلول

بحث عدد من خبراء الاقتصاد ورجال مال واعمال في حلقة نقاشية اقامتها رابطة المصارف الخاصة في العراق في باكورة اعمال ادارتها الجديدة سبل النهوض بالواقع الاقتصادي من خلال الاصلاحات الواجب تحقيقها في هذه المرحلة.

تميزت الندوة بحضور رفيع المستوى من قبل البرلمان والاجهزة التنفيذية ورجال اعمال وممثلي المنظمات ذات الشأن الاقتصادي ومن بين الحضور النائب د مهدي الحافظ ونائب الامين العام لمجلس الوزراء للشؤون المالية عبيد محل فريح ومدير عام الاحصاء والابحاث في البنك المركزي وليد عيدي والمستشار في الهيئة الوطنية للاستثمار عبدالله البندر وخبراء اقتصاديين ورؤساء مجالس ادارات ومدراء مفوضين للمصارف الخاصة واعضاء الرابطة.

وركزت النقاشات على عدة امور تخص الاقتصاد الوطني وسبل النهوض به وتخفيف التحديات التي تعيق نموه، وجرى التاكيد على اهمية ايلاء الاهتمام بالقطاع المصرفي باعتباره عصب الاقتصاد وتناولت الندوة ابرز التحديات التي واجهها القطاع المصرفي الخاص فيما تناولت الندوة ايضا ابرز الانشطة التي ستقدمها الهيئة الجديدة للرابطة برئاسة وديع الحنظل عبر برنامج طموح اعد لهذا الغرض.

النائب د.مهدي الحافظ :حان الوقت لاعطاء المصارف الخاصة الفرصة لاثبات قدرتها على المساهمة الفعلية في التنمية

في بداية الندوة عرض النائب د. مهدي الحافظ ورقته الموسومة تطوير الاقتصاد اولاً والتي اثارت جدلا واسعا بهذا الخصوص واقتراح افضل الحلول لتحقيق الاصلاح الاقتصادي المطلوب ، فقد وصف الحافظ مسار التنمية في العراق بانه مسار متعثر اوارتدادي مؤكدا بانه لايمكن للعراق ان يتقدم بصورة سليمة مالم تعالج معوقات التنمية والخلل الحاصل في البناء الاقتصادي .

ومضى الى القول: ان النفط هو السلعة الرئيسة المنتجة لازال مهيمنا على مصادر التمويل في البلاد، ولازال القطاع العام قطاعا ضخما ولايقدم ثمارا اقتصادية مجدية في هذا الضرف العصيب ،عادا النفط والقطاع العام سمتان اساسيتان للحالة الاقتصادية، مؤكدا ان مهمات الاصلاح الاقتصادي تتطلب تقليص هيمنة العائدات النفطية واعتماد سياسة التنويع وتطوير القطاعات الانتاجية الاخرى .

ولفت الحافظ الى ان المهمة الاخرى هي تطوير القطاع الخاص و الطبقة الوسطى في العراق على اعتبار ان اقتصاد السوق يعتمد في الاساس على جعل القطاع الخاص قائدا رياديا في الحياة الاقتصادية ، وكذلك تطوير الطبقة الوسطى من رجال اعمال ومصرفين ومنتجين تعتبر الفئة الرابعة في التنمية المستدامة .

ثم تطرق الى الحالة المالية و النقدية في العراق مستشهدا بتقرير البنك الدولي الذي اشار الى ضعف القطاع المصرفي وعده بالجانب الابرز في الاقتصاد العراقي ،مشيرا الى ان هيمنة القطاع المصرفي الحكومي على ودائع الدولة وبما يقارب الـ(٩٠)بالمئة كانت على اسباب الضعف ، وشدد على ضرورة ازالة الخلل في عمل القطاع المصرفي والنقدي من خلال اعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي واعطاء اهتمام خاص ودور كبير الى المصارف الخاصة مشيرا الى ان رؤوس اموالها كبيرة لكن غير مستثمرة وعلى الحكومة تقديم تشريعات قوية تساعد المصارف الخاصة من اداء دورها المطلوب في تحقيق التنمية المستدامة.

وكان المدير المفوض لمصرف اشور الدولي عدنان الجلبي قد قدم شرحاً مفصلاً عن مراحل الاعداد لبرنامج الرابطة الجديدة والمتضمن اقامة المؤتمرات والحلقات النقاشية الهادفة الى تعزيز علاقاتها بالوسط الاقتصادي والبرلماني والحكومي اضافة الى المحيط العربي والدولي ، معبرا عن امتنانه بهذه المشاركة الواسعة والفاعلة .

تجدر الاشارة الى ان و المصارف الخاصة في العراق تشكو من العديد من المعوقات في مقدمتها قرارات منع دوائر الدولة ايداع مبالغها فيها وبما يعيق استثماراتها وتقديمها لخدمات ومنتجات مصرفية مختلفة .

الاستاذ عدنان الجلبي
المدير المفوض لمصرف آشور

لقد اثار ت الندوة عدة مسأل تتعلق بتشخيص الخلل بالعمل المصرفي وتمحورت النقاشات من قبل ادارات المصارف وعدد من خبراء الاقتصاد بهذا الخصوص قادت الى توصيات بضرورة اعادة النظر بكافة الاجراءات المعيقة مطالبة البنك المركزي العراقي بمعالجة هذه المشكلة مع وزارة المالية والدوائر الحكومية .

بعد ذلك قدم مدير عام الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي وليد عيدي شرحا مفصلا عن واقع المصارف الخاصة في العراق والاجراءات التي اتخذها البنك المركزي بالتعاون مع الرابطة والتي قادت الى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وخفض نسب التضخم واشار الى ان المركزي ماض الى التقويم الدوري للمصارف وبما يمكنها من وضعها في المسار الصحيح مثمنا مبادرات الرابطة في عقد مثل هذه الانشطة المهمة في تصحيح المسارات وتوضيح الصورة الحقيقية لاداء المصارف.

وسام حسن فتوح
الامين العام لاتحاد المصارف العربية

الامين العام لاتحاد المصارف العربية :الرعاية رفيعة المستوى للرابطة تنم عن مدى الاهتمام الجاد بالمصارف الخاصة وستنعكس على تفعيل علاقاتها العربية والدولية

فيما شارك الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح من مقره ببيروت في مداخلة عبر (السكاي بي) ثمن فيها عاليا هذا النشاط الاول للرابطة وبمشاركة برلمانية وحكومية رفيعة المستوى والتي تنم عن مدى الاهتمام بالقطاع المصرفي وتبعث بالامل على بداية مرحلة جديدة يكون فيها للمصارف الخاصة دور في البناء والتنمية وبما يعزز مسيرة المصارف العربية في رغبتها للاستثمار في العراق معرجا على الانشطة التي يضطلع بها الاتحاد معربا عن امله بالمشاركة الواسعة من قبل المصارف العراقية في مؤتمري نيويورك وواشنطن االقادمين وعدهما بالمهمين على طريق تعزيز العلاقات المصرفية والمشاركات القادمة والاستفادة من الخبرات لدولية .

رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق : نؤكد عزم وحرص الرابطة على تبني برنامجاً طموحاً لابراز الدور الحقيقي للمصارف الخاصة في دعم المنهج الاقتصادي

من جانبه اثنى رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق وديع الحنظل على المشاركة والرعاية الفاعلة لاول نشاط للرابطة من قبل النائب دمهدي الحافظ وبمشاركة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ،وعدّ هذا الدعم بالمساعد على تنوير الانشطة الاقتصادية المهمة والتي تتعلق بالواقع المالي والمصرفي وسبل النهوض بهما .

وديع نوري الحنظل
رئيس رابطة المصارف الخاصة
في العراق

واكد الحنظل في مداخلته حرص الرابطة على تبني مثل هذه الانشطة سواء على الصعيد المحلي او العربي والعالمي بهدف تعميق اواصر التعاون والمشاركة وتبادل الخبرات وبما يعزز مسيرة واداء المصارف الخاصة في العراق متمنيا للجميع الموفقية .

وقدم الحنظل شكره باسم المصارف الخاصة في العراق لمشاركة الامين العام لاتحاد المصارف العربية عبر (السكاي بي) في هذه الفعالية والتي اكسبت اهمية مضافة للرعاية رفيعة المستوى والمشاركة العربية الفاضلة والمهمة معربا عن املة بتطوير العلاقات المصرفية العربية والاستفادة من الخبرات العربية لتطوير الواقع المصرفي في العراق .

نائب الامين العام لمجلس الوزراء :أدعو إلى تبني سياسات ناجحة لمساعدة المصارف الخاصة على تأدية واجباتها

عبيد محل فريح
نائب الامين العام لمجلس الوزراء

ومن بين ابرز المداخلات كانت لنائب الامين العام لمجلس الوزراء عبيد محل فريح والذي حدد جملة تحديات تواجه الاداء الاقتصادي بوجه عام والقطاع المصرفي بوجه خاص ودعا الى ضرورة تبني سياسات ناجحة تساعد المصارف الخاصة في تأدية واجباتها على اكمل وجه .

د. ماجد الصوري

وكانت للمداخلة التي قدمها الخبير الاقتصادي الدولي د.ماجد الصوري صدى كبيرا لدى المشاركين حين اشار الى ان جهود كبيرة بذلت لتطوير الاداء المصرفي الحكومي من خلال برنامج الهيكلة لكن الحاجة باقية للاستمرار بهذا البرنامج لتخطي معوقات القطاع المصرفي ولكي يتماشى القطاع المصرفي الحكومي مع متطلبات التطور مع ما وصلت اليه المصارف الخاصة من مرحلة جيدة في هذا المظمار .

دور جديد لرابطة المصارف الخاصة ينسجم وثقل القطاع المصرفي

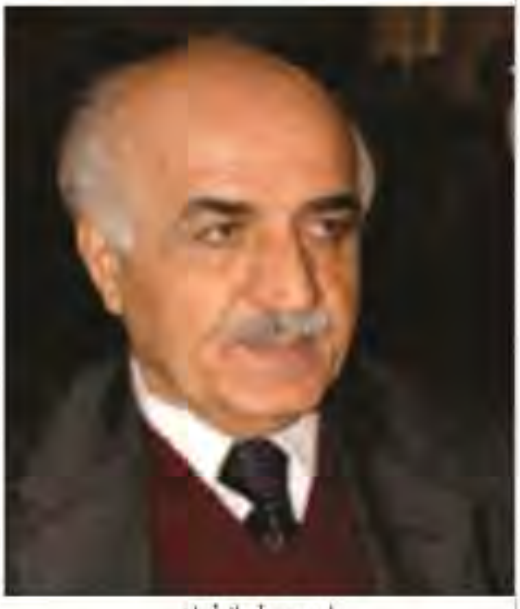

باسم جميل انطوان

فيما طالب الخبير الاقتصادي نائب رئيس جمعية الاقتصاديين باسم جميل انطوان من الهيئة الجديدة للرابطة بدور جديد ينسجم وثقل القطاع المصرفي الخاص وضرورة ان تكون الحكم في تقييم اداء المصارف بالتعاون مع البنك المركزي وثمن عاليا مبادرة الرابطة باول عمل تقدمه في مثل هكذا نشاط متميز .

الصوري: جهود كبيرة بذلت لتطوير الاداء المصرفي الحكومي

د. عبد الله البندر

عبد الله البندر اهمية القطاع المصرفي الخاص في تحقيق التنمية انطلاقا من المنهج الاقتصادي

اما المستشار في الهيئة الوطنية للاستثمار عبدالله البندر فقد اكد اهمية القطاع المصرفي الخاص في تحقيق التنمية انطلاقا من المنهج الاقتصادي الذي يستند الى اقتصاد السوق وهذا ما كفله الدستور مؤكدا اهميته في جذب الاستثمارات العالمية التي تبحث عن شريك لها من القطاع الخاص العراقي لكنها تنتظر الضمانات وهي من صلب توجهات الحكومة في دعم وتعزيز القطاع المصرفي الخاص .

واختتمت الندوة بتوصيات تتعلق بسبل تحقيق الاصلاح المصرفي ودعم المصارف الخاصة لتمكينها من المساهمة الفعلية في برامج البناء والتنمية وبما يوازي حجمها واهميتها في السوق العراقية كما اوصت بضرورة تحقيق اصلاح القطاع المالي ايضا.

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

معالي الدكتور سليم الجبوري

رئيس مجلس النواب العراقي المحترم

يطيب لنا أن نتوجه اليكم بأصدق التهاني بمناسبة تسلمكم مهام منصبكم الجديد .

إننا إذ نتمنى لكم التوفيق والنجاح نتطلع الى المزيد من العمل بما يؤمن حياة طيبة للشعب العراقي والنهوض بالتنمية والتقدم والازدهار .

تقبلوا منا أصدق تهانينا وأمانينا لكم بكامل التوفيق مع أسمى عبارات المودة والتقدير . .

رابطة المصارف الخاصة في العراق

لقاء معالي محافظ البنك المركزي العراقي
مع اعضاء الهيئة الادارية لرابطة المصارف الخاصة في العراق
وعدد من المدراء المفوضين للمصارف العراقية الخاصة
بغداد ـ ١٥ ايلول ٢٠١٤

تسعى رابطة المصارف الخاصة في العراق الى تعميق وتحقيق اللقاءات مع السادة المسؤولين وبناء جسور ثقة معطاءة وبالتحديد مع البنك المركزي العراقي. ومن هذا المفهوم التقى الدكتور علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي بالسيد وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق صباح يوم ١٥ / ٩ / ٢٠١٤ في مقر البنك المركزي العراقي.

جرى الحديث عن امكانية بناء مستقبل واعد لتطوير فعاليات مصارف القطاع الخاص العراقي. وأشار السيد رئيس الرابطة الى اهمية المشاركة في مؤتمر اتحاد المصارف العربية الذي ينعقد في الولايات المتحدة الامريكية وبالتحديد مشاركة البنك المركزي العراقي لنقل صوت العراق في المحافل الدولية للدفاع عن حقوق المصارف لحماية النظام المصرفي العراقي لأي تعرضات تؤثر على مسيرته.

كما أكد د. علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي على اهمية مبادرة رابطة المصارف الخاصة بأقامة المؤتمر المصرفي الثاني بتاريخ ٥ / كانون الأول / ٢٠١٤ في بغداد وبحضور ممثلي المصارف الخاصة مع دعوة عدد من ممثلي المصارف العربية ومشاركة اتحاد المصارف العربية والاجنبية. وأكد السيد المحافظ أن هذا اللقاء الدولي للرابطة سيعزز دور مصارف القطاع الخاص على مساحة الوطن العربي والعالم.

من جانب آخر تطرق رئيس الرابطة الى جدول الزيارات التي سيقوم بها ممثلوا الرابطة الى دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي ومعالي الدكتور سليم الجبوري رئيس البرلمان العراقي. وأشار السيد الحنظل الى أن هذه الزيارات ستفتح آفاقاً مشرقة بين الاطراف المعنية.

كما وجه رئيس الرابطة دعوته لمحافظ البنك المركزي العراقي د. علي العلاق بزيارة مقر رابطة المصارف في المستقبل القريب وفتح قنوات الاتصال مع الرابطة من أجل بناء قطاع مصرفي متقدم لخدمة الاقتصاد الوطني.

معالي محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق

ثم التقى السيد محافظ البنك المركزي العراقي في اجتماع موسع السادة المدراء المفوضين لجميع المصارف الخاصة العاملة في العراق.
وأكد السيد المحافظ على أهمية تطوير العلاقة بين المركزي والمصارف الخاصة، باعتبارها البنية التحتية لبيئة الاعمال والاستثمار ولا يمكن تصور بناء قطاع خاص بمعزل عن الدور الرائد للمصارف الخاصة في ظل تنامي دور المركزي الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي وهو الحامي والراعي والموجه للمصارف العراقية.

وقد عقب عدد من السادة المدراء المفوضين بملاحظاتهم البناءة للنهوض بالعملية المصرفية في العراق.
واقترح د. صادق الشمري المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي تشريع قانون خاص بالمصارف الاسلامية لما لها من خصوصية وما تتميز به هذه المصارف بطريقة العمل عن المصارف غير الاسلامية الاخرى.
كما اكد السيد حمزة هلبون المدير المفوض لمصرف الاستثمار العراقي بضرورة اعادة النظر بالاجراءات المتخذة بحق رؤساء مجالس الادارة و المدراء المفوضين والتي زادت في الاونة الاخيرة من استدعاءات قضائية تخص سلامة المستندات المقدمة لحوالات الاستيراد في مزاد العملة الاجنبية.
واضاف السيد اياد يحيى سلمان المدير المفوض لمصرف البلاد الاسلامي ،ضرورة توطيد العلاقة ما بين المصارف الخاصة و البنك المركزي العراقي ، إذ انها علاقة تكاملية تؤدي بالتالي الى سير العملية المصرفية في العراق بالاتجاه الصحيح والنهوض بالاقتصاد العراقي..

واقترح السيد عدنان الجلبي المدير المفوض لمصرف أشور تشكيل لجنة من البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة والخبراء المستقلين للوقوف على المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها.
علما ان السيد عدنان الجلبي قد سلم السيد المحافظ ورقة خاصة بكل الاقتراحات والمداخلات الخاصة بأعضاء رابطة المصارف الخاصة في العراق والتي تم اعدادها في أجتماع في اليوم السابق لهذا اللقاء ضم عدد كبير من ممثلي المصارف الاعضاء.

مؤكداً إمتلاك العراق لفرص إستثمارية كبيرة
خبير دولي : مستعدون لتطوير القطاع المصرفي لاستيعابها

أكد الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الدولي - كافين ويشارت- ان العراق يتمتع بفرص استثمارية كبيرة و هذا يتطلب توفر مصارف محلية رصينة قادرة على تلبية متطلبات هذه الاستثمارات .

واكد حديثه له امام جمع من خبراء المصارف ومديريها واعضاء رابطة المصارف الخاصة في العراق ،معربا عن امله بان تتخطى البنوك الاهلية العقبات التي تعيق نموها وتطورها .

جاء ذلك خلال مأدبة العشاء التي اقيمت على شرف الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد البريطاني السيد كافين ويشارت ..

وبشأن سؤال عن المجالات التي يمكن ان يقدمها للقطاع المصرفي قال ويشارت: ان الطريقة التي تدار بها ضعيفة وبحاجة الى اعتماد التجارب الدولية في هذا المجال باعتماد المعايير و المواصفات العالمية ، معلنا استعداده تقديم المساعدة في تدريب الملاكات المصرفية عبر التعاون مع الرابطة للاسهام في نقل الخبرات المتطورة لديهم .

واضاف.. جئنا الى العراق لنبقى ونقدم خدماتنا الحصرية لزبائننا من الشركات العالمية التي تستثمر في العراق لا منافسين لبنوكه بل نعمل على تطوير ادائها.

ومن المتوقع ان ينضم ستاندر بانك الى نشاطات الرابطة وبما يؤدي الى تطور علاقاتها مع المصارف العالمية.

وكان رئيس الرابطة وديع الحنظل قد استعرض في كلمته التي ابتدأها بالشكر على هذه المبادرة واقع القطاع المصرفي في العراق ،ولفت الى ان احصائية اعدها البنك المركزي العراقي عن عدد فروع المصارف الخاصة قد بلغ ٦٠٠ فرع في عموم البلاد مبينا ان رؤوس اموالها تبلغ بحدود ٦مليارات دولار .واكد سعي الرابطة الى تحقيق الشراكة مع البنوك العالمية بهدف الاسهام في برامج التنمية وتنفيذ المشاريع الستراتيجية في البلاد ، كما تحدث الحنظل عن أفاق الرابطة حيث تستعد لعقد مؤتمر مصرفي لمناقشة ما تم تنفيذه من مقررات المؤتمر المصرفي الاول الذي عقد في بغداد وما تم تنفيذه من توصيات المؤتمر المصرفي العراقي اللبناني الذي انعقد مؤخرا في بيروت..

وحضر اللقاء جمع من خبراء الصيرفة والمهتمين من الاقتصاديين واعضاء رابطة المصارف الخاصة في العراق ومحمد الدليمي مدير العلاقات المصرفية في ستاندرد تشارترد ممثلا عن البنك.

مصرف المنصور

كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية لمصرف المنصور للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) و مقارنتها مع كل من : الحسابات الختامية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ و مع نفس الفترة من العام الماضي في ٢٠١٣/٦/٣٠ حيث تظهر نشاطات و فعاليات المصرف المختلفة :-

(المبالغ مليون دينار)

Account	النصف الأول كما في 2013 / 6 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12/31	النصف الأول كما في 2014 /6 / 30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	151.733	212.174	223.841	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investment	567.638	474.861	440.153	الاستثمارات
Monetary Credit	87.589	89.655	92.531	الائتمان النقدي
Debtors	4.867	2.243	4.764	المدينون
Fixed Assets	10.041	10.155	10.793	الموجودات الثابتة
Total Assets	821.868	789.088	772.082	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	505.723	485.306	465.478	حسابات جارية و ودائع
Provisions	10.047	1.316	2.475	التخصيصات
Creditors	39.955	22.361	20.494	الدائنون
Paid – up Capita	236.000	250.000	250.000	رأس المال المدفوع
Reserves	3.833	6.365	6.365	الاحتياطيات
Total Liabilities	821.868	789.088	772.082	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	7.836	20.114	15.350	*مجموع الايرادات
Total Expenses	2.431	4.287	6.156	*مجموع المصروفات
Undistributed Profits	10.484	23.741	18.076	*الأرباح غير الموزعة
Net Profits	5.405	15.827	9.194	*الارباح المتحققة

مصرف الشمال يكمل اجراءات زيادة رأس ماله الى ٣٠٠ مليار دينار

يموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات رقم ١٩١٣٥ بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٠ المعنون الى شركة مصرف الشمال للتمويل و الإستثمار يعلن فيه إكتمال الإجراءات القانونية اللازمة لزيادة رأس مال المصرف من (٢٦٥ مليار دينار الى ٣٠٠ مليار دينار) .

مجلة (المصارف العراقية) تبارك لإدارة مصرف الشمال والعاملين فيه على هذا الإنجاز الذي وصل اليه بزيادة رأس ماله الى أكثر من الحد المقرر المطلوب من البنك المركزي العراقي .

حماية المصارف

نظراً للظروف الامنية الراهنة التي يمر بها العراق وتعرض بعض المصارف لمداهمات بزي عسكري حكومي ، طلبت الرابطة من الجهات الامنية المتمثلة بوزارة الداخلية بتجهيز نقاط حماية للمصارف من السرقة والتي يبلغ عدد فروعها الرئيسية (٣٢) مصرفا ،وذلك بموجب كتابها ٢٠١ في ٢٠١٤/٨/١٣ ..

مصرف الرشيد ..

زيادة رأس المال الى (50) مليار دينار ومنح سلف للمتقاعدين

وافقت الامانة العامة لمجلس الوزراء على زيادة راسمال مصرف الرشيد من (٥٠) مليار الى ٢٥٠مليار دينار وتمت هذه الزيادة استنادا الى احكام المادة ١٠ من قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ المعدل.

ومن جهة اخرى فقد قرر مجلس ادارة مصرف الرشيد منح سلفة للمتقاعدين من حملة البطاقة الذكية لمصرف الرشيد حصرا بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠دينار)مليون دينار.

آفاق التعاون المشترك بين المصارف العراقية والاردنية

التقى السيد وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق خلال زيارته الى العاصمة الاردنية عمان السبت ٢٠١٤/٨/٩ بالسيد باسم السالم رئيس جمعية البنوك الاردنية / رئيس مجلس ادارة كابيتال بنك .

وفي بداية اللقاء رحب السيد باسم السالم بالسيد وديع الحنظل وبارك له رئاسة رابطة المصارف الخاصة في العراق .

وجرى خلال اللقاء بحث المستجدات والعلاقات المصرفية بين البلدين وسبل التعاون بين المصارف العراقية والاردنية، وقدم السيد وديع الحنظل ملخص سير العملية المصرفية في العراق والصعوبات التي تواجه عمل البنوك وكذلك المهام والمسؤوليات والمتطلبات الجديدة التي تقع على عاتق الرابطة برآستها الجديدة والحاجة الماسة للتعاون مع جمعية البنوك الاردنية فيما يتعلق بالتدريب والمعلومات التقنية التي تتميز بها البنوك الاردنية ، اضافة الى تفعيل دور الجمعية بتسهيل مهمة المصرفيين العراقيين فيما يخص تأشيرات الدخول .

بالمقابل ابدى السيد باسم السالم رغبته بالتعاون مع الرابطة وتسهيل كل المتطلبات الى ما يخدم المصالح المشتركة وكذلك التواصل والتنسيق مع البنك المركزي العراقي لتذليل العقبات والاسراع بالاجراءات التي تصب في خدمة العملية المصرفية في العراق.

حضر اللقاء من الجانب الاردني السيد ايمن عمران ابو دهيم ومن الجانب العراقي السيد حليم الحديثي والسيد عمر الحنظل..

مصرف الشرق الاوسط العراقي

جدول عدد وحجم (إجمالي مبالغ الائتمانات كما في ٢٠١٤/٧/٣١)

نوع الائتمان	العدد	الرصيد
مجموع الائتمان النقدي	4,941	243,312,637,104
مجموع الائتمان التعهدي	625	160,619,222,848

أرصدة الإئتمان النقدي والتعهدي

جدول عدد وحجم (إجمالي مبالغ الائتمانات كما في ٢٠١٣/٧/٣١)

نوع الائتمان	العدد	الرصيد
مجموع الائتمان النقدي	6,997	224,265,584,056
مجموع الائتمان التعهدي	914	176,880,921,071

جدول بارصدة الائتمان النقدي والتعهدي لشهر تموز ٢٠١٤ مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي ٢٠١٣...

نوع الائتمان	العدد	الرصيد
مجموع الائتمان النقدي	6023	199,020,506,759
مجموع الائتمان التعهدي	143	165,760,696,516

رابطة المصارف الخاصة في العراق

Iraqi Private Banks League

تعاون وتواصل

Email: pbkleagik@yahoo.com
info@ipbl-iraq.org

www.ipbl-iraq.org

مصرف بغداد
BANK OF BAGHDAD

كشف بنتائج الأعمال والبيانات المالية لمصرف بغداد للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع كل من : الحسابات الختامية كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ و مع نفس الفترة من العام الماضي في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ حيث تظهر نشاطات و فعاليات المصرف المختلفة ..

(مليون دينار عراقي)

Account	النصف الأول كما في 30 / 6 / 2013	الحسابات الختامية كما في 31 / 12 / 2013	النصف الأول كما في 30 / 6 / 2014	التاريخ / اسم الحساب
CASH	1.096.510	1.014.698	945.113	النقد
Investment	240.375	410.177	389.081	الاستثمارات
Monetary Credit	186.684	219.170	277.142	الائتمان النقدي
Debtors	74.494	64.048	94.524	المدينون
Fixed Assets	42.649	56.811	57.776	الموجودات الثابتة
Total Assets	**1.640.712**	**1.764.904**	**1.763.636**	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	1.356.290	1.393.584	1.409.229	حسابات جارية و ودائع
Provisions	23.795	25.093	18.363	التخصيصات
Creditors	24.886	54.964	27.246	الدائنون
Paid – up Capita	175.000	250.000	250.000	رأس المال المدفوع
Reserves	60.741	41.263	58.798	الاحتياطيات
Total Liabilities	**1.640.712**	**1.764.904**	**1.763.636**	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	**85.257**	**43.549**	**39.830**	*مجموع الايرادات
Total Expenses	**46.460**	**19.010**	**22.263**	*مجموع المصروفات
Net Profits	**38.797**	**24.539**	**17.567**	*الارباح المتحققة

فرع بنك بيروت و البلاد العربية
BBAC
بنك بيروت والبلاد العربية

كشف بالبيانات المالية و نتائج الأعمال لفرع بنك بيروت و البلاد العربية في العراق للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) و مقارنته مع كل من الحسابات الختامية للفرع كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ و نفس الفترة من العام السابق في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ حيث يتضح نشاط و فعاليات الفرع من خلالها :-

(المبالغ مليون دينار)

Account	النصف الأول كما في 2013 / 6 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12/31	النصف الأول كما في 2014 /6 / 30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	110.412	143.634	106.817	النقد في الصندوق و لدى المصارف
Investment	—	—	—	الإستثمارات
Monetary Credit	84.415	54.892	72.901	الائتمان النقدي
Debtors	89.521	44.182	39.963	المدينون
Fixed Assets	2.367	2.474	2.563	الموجودات الثابتة
Total Assets	**286.715**	**245.183**	**222.144**	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	135.537	135.315	138.437	حسابات جارية و ودائع
Provisions	2.732	60.075	5.580	التخصيصات
Creditors	125.492	77.959	58.513	الدائنون
Paid – up Capita	16.380	16.380	16.380	رأس المال المدفوع
Reserves & profits	6.574	9.454	3.233	الاحتياطيات من ضمنها الأرباح
Total Liabilities	**286.715**	**245.183**	**222.144**	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	**9.788**	**19.132**	**7.489**	*مجموع الايرادات
Total Expenses	**3.214**	**9.679**	**4.257**	*مجموع المصروفات
Net Profits	**6.574**	**9.453**	**3.232**	*الارباح المتحققة

نشاطات قسم المدفوعات في البنك المركزي العراقي

* إحصائية تحويلات نظام التسوية الاجمالية الآنية RTGS لشهري تموز وآب 2014

تموز/2014

التحويلات بالدينار العراقي

العدد	المبلغ بالآف الدنانير
3,657	16,484,511,196

التحويلات بالدولار الامريكي

العدد	المبلغ
875	662,100,638

آب/2014

التحويلات بالدينار العراقي

العدد	المبلغ بالآف الدنانير
4,070	20,38,191,571

التحويلات بالدولار الامريكي

العدد	المبلغ
937	875,269,286

* إحصائية تحويلات نظام المقاصة الالكترونية C-ACH لشهري تموز وآب ٢٠١٤

تموز/2014

اوامر الدفع منخفضة القيمة (SVPO)

العملة	العدد	المبلغ
دينار	221	1,281,303,344
دولار	9	137,238

الصكوك الاكترونية(CH)

العملة	العدد	المبلغ
دينار	24,103	2,234,288,776,795
دولار	243	58,755,706

آب/2014

اوامر الدفع منخفضة القيمة (SVPO)

العملة	العدد	المبلغ
دينار	300	70,891,459
دولار	113	590,712

الصكوك الاكترونية(CH)

العملة	العدد	المبلغ
دينار	32766	2,122,553,340,298
دولار	267	71,196,945

مصرف الخليج التجاري

كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية لمصرف الخليج التجاري للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع كل من الحسابات الختامية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ و مع نفس الفترة من العام الماضي في ٢٠١٣/٦/٣٠ حيث تظهر نشاطات و فعاليات المصرف المختلفة..

Account	الحسابات الختامية كما في 31/12/2013	النصف الأول كما في 30/6/2013	النصف الأول كما في 30/6/2014	التاريخ / اسم الحساب
Investment	65.084	6.567	56.325	الاستثمارات
Monetary Credit	286.574	257.223	264.502	الائتمان النقدي
Debtors	29.415	18.038	52.830	المدينون
Fixed Assets	41.786	32.238	45.757	الموجودات الثابتة
Golden Medal	171	182	137	مدالية ذهبية
Total Assets	**791.800**	**523.848**	**855.253**	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	417.143	309.893	492.888	حسابات جارية وودائع
Provisions	18.895	5.486	22.359	التخصيصات
Creditors	50.450	16.466	8.360	الدائنون
Capita	250.000	125.000	250.000	رأس المال
Reserves	8.905	6.269	9.009	الاحتياطيات
Total Liabilities	**791.800**	**523.848**	**855.253**	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	**87.654**	**40.460**	**44.619**	*مجموع الايرادات
Total Expenses	**31.178**	**11.397**	**17.603**	*مجموع المصروفات
Net Profits	**56.476**	**29.063**	**27.016**	*الأرباح المتحققة

إجتماع مجلس إدارة الشركة العراقية للكفالات المصرفية

بناءاً على الدعوة الموجهة من قبل اعضاء مجلس ادارة الشركة فقد تم عقد الاجتماع الاول المرقم ٢٠١٤/١ لمجلس الادارة المنتخب صباح يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٤/٨/٢٦ في مقر الشركة العراقية للكفالات المصرفية بحضور كل من الاعضاء :

١. المصرف الاهلي
٢. مصرف اشور الدولي
٣. مصرف الاستثمار .
٤. مصرف الشمال
٤. مصرف سومر

نتائج الانتخابات التي جرت في مقر الشركة

وجرى خلال الاجتماع انتخاب المصرف الاهلي العراقي رئيسا للشركة ومصرف الاستثمار نائباً للرئيس بالتزكية ، وتم عقد اول اجتماع ووضع خطة لاستكمال اعمال الشركة .

المبالغ (بالاف الدنانير)

Account	النصف الأول كما في 30 / 6 / 2013	النصف الأول كما في 30 / 6 / 2014	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand i& accounts at banks	166.935.345	391.589.516	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Monetary Credit	73.942.053	231.721.633	الائتمان النقدي
Deptors	32.816.240	41.390.386	المدينون
Fixed Assets	45.768.688	59.324.746	الموجودات الثابتة
Total Assets	**319.462.326**	**724.026.281**	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	135.700.085	301.110.412	حسابات جارية و ودائع
Creditors	3.653.985	114.369.652	الدائنون
Provisions	3.116.740	8.758.020	التخصيصات
Paid – up Capita	160.000.000	250.000.000	راس المال المدفوع
Reserves	1.094.628	2.439.614	الاحتياطيات
Net Profits	**1.761.779**	**27.316.497**	الارباح المتحققة
Profits for period	**14.135.109**	**20.032.086**	الأرباح خلال الفترة
Total Liabilities	**319.462.326**	**724.026.281**	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	**22.398.621**	**38.098.341**	*مجموع الايرادات
Total Expenses	**8.263.512**	**18.066.255**	*مجموع المصروفات

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية لمصرف التنمية الدولي للإستثمار و التمويل للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع نفس الفترة من العام الماضي في ٢٠١٣/٦/٣٠ حيث تظهر نشاطات وفعاليات المصرف المختلفة ..

المصارف الخاصة في العراق

لايخفى ما للدور الذي بلغته المصارف الخاصة على صعيد الوساطة المالية الفاعلة وقيادة النشاط الاقتصادي للسوق المالية العراقية ، ذلك على الرغم من المشاكل التي واجهها القطاع المصرفي في ادائه وضمن التحول نحو اقتصاد السوق.
ولما كان التمويل بالطبيعة يسبق العملية الانتاجية وان صناعة النشاط التمويلي والنهوض بكفايته ، يعد الاساس المتين للنشاط الانتاجي الحقيقي اللازم لاطلاق الفعاليات الانمائية بصورة مستدامة.
لذا تود رابطة المصارف الخاصة في العراق ان تتناول نشاطات المصارف الخاصة حسب تاريخ تاسيسها ..

مصرف بغداد (BNKB)

تأسس في بغداد عام ١٩٩٢

راس المال (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي..

مصرف بغداد هو اول مصرف رُخص له في العراق، حيث انه بدأ بالعمليات المصرفية في سنة ١٩٩٢ واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في اولويّاته، وقد تأسس مصرف بغداد بعد تعديل المادة الخامسة من قانون بنك المركزي العراقي، مارس مصرف بغداد وحتى ٢٥ من سبتمبر لعام ١٩٩٨ الأعمال المصرفية التجارية فقط، ثم نوّع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية.

عدد فروع المصرف حالياً (٢٣) فرعاً داخل العراق إضافة إلى فروع أخرى في سوريا و الأردن .

المصرف التجاري العراقي

المصرف التجاري العراقي
commercial bank of iraq

راس المال: ٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مائتان وخمسون مليار دينار

الادارة العامة و الفرع الرئيسي في بغداد - شارع السعدون ، لدى المصرف (١٠) فروع (٩) منها في بغداد و واحد في البصره.

الرمز :BCOI
العنوان:حي السعدون محلة ١٠٢ شارع ٩ بناية ١٢١
تاريخ التأسيس:١٩٩٢/٢/١١
تاريخ الإدراج في سوق الأوراق المالية: ٢٠٠٤/٧/٢٥

البريد الالكتروني: cbiq.iraq@ahliunited.com
الموقع الألكتروني: www.ahliunited.com

مصرف الاستثمار العراقي

تأسس مصرف الاستثمار العراقي وادرج في سجل الشركات تحت رقم م.ش/ ٥٢٣٦ في ١٩٩٣/٧/١٣من قبل دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة برأسمال قدره (١٠٠) مليون دينار وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة بموجب اجازة الصيرفة رقم ص. ٥/٩٤٢/٣/١٠ بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٨ وفقاً لاحكام البنك المركزي العراقي المرقم (٦٤) لسنة ١٩٦٧ المعدل ، وباشر عمله المصرفي في ١٩٩٣/٩/٢٩من خلال فرعه الرئيسي ولدى مصرفنا عشرون فرعاً في بغداد وباقي محافظات القطر ، إضافة لمكاتب متخصصة أخرى، منها مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية، وجميع المكاتب قد تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية، وخلال مسيرة المصرف المتميزة تطور راسمالة حتى اصبح (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي...

البريد الالكتروني: info@ibi-bankiraq.com

وسنوافيكم في الاعداد القادمة من المجلة
بالمعلومات التي تخص كل المصارف الخاصة في العراق

إجتماع الهيئة العامة لمصرف الإستثمار العراقي
٢٠١٤ / ٩ / ١١

عقدت الهيئة العامة لمصرف الإستثمار العراقي إجتماعها السنوي يوم الخميس ١١ / ٩ / ٢٠١٤ بناءاً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة المصرف ، و تم إختيار السيد حسين صالح الشريف (رئيس مجلس الإدارة) رئيساً للجلسة و بحضور المساهمين الذين يحملون (١٧,٠٥٥,٩٩٥٤,٠٢٨) مليون سهم من أسهم المصرف الذي رأس ماله (٢٥٠) مليار سهم تحقق النصاب القانوني للجلسة و إفتتح رئيس مجلس الإدارة الجلسة بالقاء كلمة رحب فيها بالحاضرين و بممثلي البنك المركزي العراقي و دائرة تسجيل الشركات و هيئة الأوراق المالية .

و تم خلال الإجتماع بحث الأمور التالية :-

١. مناقشة تقرير مجلس الإدارة .
٢. الإطلاع على كتاب هيئة الأوراق المالية المرقم ١٠ / ٢٧٣١ في ٤ / ٩ / ٢٠١٤ و تم الأخذ بالملاحظات .
٣. مناقشة تقرير مراقب الحسابات بإسم الهيئة و تمت المصادقة عليه .
٤. تعيين مراقب الحسابات .
٥. توزيع مقسوم الأرباح (٢٥,٤٠٠) مليون دينار توزع على رأس مال (٢٥٠) مليار دينار بواقع (١٠,١٦%) توزع نقداً و تمت المصادقة عليه بالإجماع .
٦. إبراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة .
٧. تقرير لجنة مراجعة الحسابات و إعادة التعيين و تمت المصادقة عليه بالإجماع .

وفيما يلي كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية لمصرف الإستثمار للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) و مقارنتها مع الحسابات الختامية كما في ٢٠١٣ / ١٢ / ٣١ و مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٣ / ٦ / ٣٠ حيث تظهر نشاطات و فعاليات المصرف من خلالها ..

(المبالغ مليون دينار)

Account	النصف الأول كما في 2013 / 6 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12/31	النصف الأول كما في 2014 /6 / 30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	238.881	231.470	426.472	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investment	3.926	4.435	4.412	الاستثمارات
Monetary Credit	217.745	251.727	210.927	الائتمان النقدي
Debtors	16.097	30.773	35.903	المدينون
Fixed Assets	16.329	15.103	14.370	الموجودات الثابتة
Total Assets	**492.978**	**533.508**	**692.084**	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	294.449	283.288	363.775	حسابات جارية و ودائع
Provisions	16.506	17.605	19.509	التخصيصات
Creditors	14.625	46.214	6.747	الدائنون
Paid – up Capita	155.000	155.000	250.000	رأس المال المدفوع
Reserves	12.398	31.401	52.053	الاحتياطيات
Total Liabilities	**492.978**	**533.508**	**692.084**	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	**22.045**	**50.494**	**33.449**	*مجموع الايرادات
Total Expenses	**8.597**	**18.954**	**10.532**	*مجموع المصروفات
Net Profits	**13.448**	**31.540**	**22.917**	*الأرباح المتحققة

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

معالي وزير المالية المحترم

يسعدنا ان نتقدم لكم بالتهاني بأنظمام معاليكم الى الحقيبة الوزارية الجديدة للحكومة .

كما يطيب لنا أن نهنئكم بثقة الحكومة الجديدة بشخصكم متمنين لكم دوام التوفيق والنجاح . .

رابطة المصارف الخاصة في العراق

البنك المركزي العراقي يطرح ورقة نقديه جديدة من فئة (١٠,٠٠٠) عشرة الاف دينار

قرر البنك المركزي العراقي طرح ورقة نقدية جديدة من فئة (١٠,٠٠٠) عشرة الاف دينار الى التداول وبمواصفات امنية جديدة عالية الحماية، وفقا لبيان صادر عن البنك..

مشيرا الى ان الورقة النقدية الجديدة ستحمل علامات امنية جديدة مضافة الى العلامات التي تحملها الورقة الحالية المتداولة في السوق العراقية.

ولفت البيان الى ان اهم المتغيرات التي ستحملها الورقة النقدية الجديدة هو تغيير صورة العالم العربي (الحسن بن الهيثم) الى صورة نصب الحرية في بغداد من تصميم الفنان (جواد سليم).

كما تم تعديل التاريخين الهجري والميلادي الى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م مع توقيع محافظ البنك المركزي عبد الباسط تركي سعيد.

ومن علامات الحماية الاخرى، تضمنت الورقة النقدية خيط ضمان مشبك في وسطها يحتوي على مؤثرات متحركة يتغير لونه من الذهبي الى الاخضر عند اماتها، مع عبارة كتبت على الشريط (البنك المركزي العراقي) اضافة الى الحبر المغناطيسي المتغير اللون وعلامة امنية جديدة تعرف بـ (النافذة الشفافة) في الركن الاعلى من وجه الورقة النقدية، تظهر عليها صورة المئذنة الملوية عند وضعها على خلفية بيضاء فيما تظهر مبلغ (١٠٠٠٠) عند وضعها على خلفية داكنة..

تتضمن الورقة الجديدة شريط معدني يمتد من اعلى النافذة الشفافة على عرض الورقة النقدية يحتوي على النخلة، ورقم الفئة يتغير لونه عند امالت الورقة النقية، وهناك علامة للمكفوفين وهي عبارة عن خطين افقيين مستقيمين في الجهة اليسرى من وجه الورقة.

وشدد البيان على ان البنك المركزي ليس لديه نية لسحب الورقة النقدية المتداولة حاليا في السوق العراقية.

البنك المركزي :ارتفاع مبيعات الدولار الى أكثر من ١٨٦ مليون دولار

بلغت مبيعات البنك المركزي العراقي في مزاده ليوم السبت المصادف ٢٠١٤/٨/١٤ لبيع العملة اكثر من ١٨٦ مليون دولار..

وذكر بيان للبنك ان "حجم المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد من الدولار اليوم بلغ ١٨٦ مليوناً و ٣١٠ الاف دولار بسعر صرف ١١٦٦ دينارا مقابل الدولار الواحد بمشاركة ١٣ مصرفاً" ،وأشار الى ان "الكمية المباعة نقدا بلغت ٣٨ مليوناً و ٦٨٠ الف دولار، والكمية المباعة كحوالات بلغت ١٤٧ مليوناً و ٦٣٠ الف دولار".

واضاف البيان ان "سعر البيع للحوالات ١١٨٧ دينارا مقابل الدولار يضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ٢١ دينارا لكل دولار وسعر البيع النقدي للدولار ١١٩٠ دينارا، فيما بلغ سعر البيع النقدي للدولار ١١٩٠ دينارا مقابل الدولار يضمنها عمولة البنك المركزي وقدرها ٢٤ دينارا لكل دولار".

واوضح البيان ان "البنك المركزي العراقي يستمر ببيع وشراء الدولار بسعر ١١٦٦ دينارا ويتقاضى العمولات المذكورة اعلاه نفسها".

إرتفاع المؤشر العام لسوق العراق للاوراق المالية

ارتفع المؤشر العام لسوق العراق للاوراق المالية في جلسة ليوم الخميس ٢٠١٤/٨/١٤ ، في اخر جلسات الاسبوع الى ٩٤,٤٣ بنسبة ٣,٦٠ بالمئة مقارنة مع ٩١,١٥ نقطة كان قد سجلها في الجلسة السابقه.

واوضحت النشرة الخاصة بالسوق ان عدد الاسهم المتداولة في جلسة الخميس بلغت ٢ مليار و ٢٨٧ مليون و ١٩٩ الف سهم بقيمة تجاوزت ٢ مليار و ٥٠٩ مليون و ٣٦٨ الف دينار ، تحققت من خلال تنفيذ عقد التداول..

واضاف ان عدد الشركات المتداولة في جلسة الخميس بلغت ٤٨ شركة من اصل ٧٣ مدرجة الكترونياً ،ارتفعت اسهم ٣٥ شركات منها فيما انخفضت اسهم ٦ شركات وحافظت ٧ شركة على معدلات اسعارها دون تغيير.

يشار الى ان سوق العراق للاوراق المالية يعقد خمس جلسات اسبوعيا ابتداءً من يوم الاحد وحتى يوم الخميس.

دبي ترفع تحدياً جديداً ببناء أكبر مركب تجاري بالعالم

أعلنت إمارة دبي عن مشروع ضخم لبناء أكبر مركب تجاري في العالم "مول العالم". ويمكنه استقبال ١٨٠ مليون شخص سنويا. ويتضمن المشروع ٧ كلم من الشوارع المكيفة صيفا فيما ستفتح على السماء في فصل الشتاء.

تواصل إمارة دبي في "جنونها" العمراني حيث كشفت عن مشروع ضخم يتعلق ببناء "مول العالم"، سيكون أكبر مركب تجاري في العالم يمكنه استقبال ١٨٠ مليون شخص سنويا، ويمتد على مساحة ٧٤٣ ألف متر مربع ويتضمن سبع كيلومترات من الشوارع المكيفة صيفا، فيما ستفتح على السماء خلال فصل الشتاء.

وبالإضافة إلى المركب، ستشيد منطقة ثقافية تقدم فيها أعمالا مسرحية وعروضا فنية، كما سيتضمن جناح للرعاية الصحية والخدمات السياحية. وستبلغ إجمالي مساحة المشروع ٤٨ مليون قدم مربع (٤،٤٥٩ مليون متر مربع).

وجاء في بيان وزعه المكتب الإعلامي لحكومة دبي، أن المشروع سيضم ٢٠ ألف غرفة فندقية، وحديقة ألعاب ضخمة تكون مغطاة ومكيفة في الصيف، وتفتح لتصبح في الهواء الطلق خلال الفصل الجميل الممتد من تشرين الثاني/نوفمبر إلى أيار/مايو.

الاخبار العالمية

مسؤولون في مجموعة العشرين يبحثون تعزيز النمو

بحث وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في دول مجموعة العشرين في سيدني السبت ٢٠١٤/٩/٢٠ في العاصمة الاسترالية سدني سبل تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، ومن المتوقع أن تلقي مخاوف الأسواق الناشئة من السياسة النقدية الأميركية بظلالها على المناقشات.

وناقش المسؤولون التعديلات التي يمكن إدخالها على السياسات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية التي يمكن إجراؤها لتسريع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

والمجالات الأربعة التي سيركز عليها الاجتماع الذي ترأسه أستراليا هي: الاستثمار والتوظيف والتجارة والمنافسة.

وقال مسؤول بمجموعة العشرين إن الوزراء سيحددون عددا من الأهداف لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، مضيفا أنه سيكون هناك عدد من السيناريوهات.

ومما قد يزيد من صعوبة المحادثات الاضطرابات التي شهدتها الأسواق الناشئة بدءا من يناير/كانون الثاني بسبب مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي بصورة اكبر من المتوقع في الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ومن أن يشدد مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سياسته بوتيرة أسرع من المتوقع.

ومع خروج رؤوس أموال من الأسواق الناشئة، رفعت البنوك المركزية في تركيا وجنوب أفريقيا والهند والبرازيل أسعار الفائدة للحد من انخفاض في قيم عملاتها قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، غير أن هذا النهج لن يسهم في دعم النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وقال المسؤول "إذا أردت اجتذاب استثمارات فعليك بخفض أسعار الفائدة، أما اذا كنت تريد الحفاظ على رؤوس الأموال فعليك برفعها، إنهم في وضع لا مفر فيه من الخسارة". وأضاف أن الرد على الاضطرابات يكون برفع أسعار الفائدة، وفي بعض الدول مثل تركيا تكون الزيادة كبيرة لكنهم سيضطرون إلى دفع ثمن ذلك من النمو الحقيقي حتى لو استقرت العملة.

وذكر أنه على الرغم من التزام الولايات المتحدة بالوتيرة التي تقلص بها التحفيز النقدي، فإن بعض دول الأسواق الناشئة تلقي باللوم عليها لعدم الكشف عن نواياها بوضوح كاف لمنع موجة البيع التي شهدتها تلك الأسواق.

وتنتقد دول الأسواق الناشئة واشنطن أيضا لعدم مصادقتها على إصلاح يتعلق بصنع القرار في صندوق النقد الدولي في ٢٠١٠ يعطي الاقتصادات النامية دورا أكبر.

وقال المسؤول إن الولايات المتحدة ستتعرض لبعض الانتقادات، مضيفا أن مشكلة السياسة النقدية الأميركية ستذكر بالتأكيد في البيان الختامي للمجموعة. لكنه قال أيضا إنه لم تتضح طبيعة الاقتراحات التي قد تقدمها الاقتصادات الناشئة في سيدني لمعالجة مشكلاتها على صعيد مجموعة العشرين.

المصدر : رويترز

المركزي الأوروبي يضخ حزمة التحفيز المصرفي

المصرف المركزي الأوروبي سلم الشريحة الأولى من القروض الجديدة لمدة أربع سنوات للبنوك.

القروض تعد الأداة الرئيسية في حزمة التحفيز الجديدة التي تأمل في تجنب انكماش الأسعار وانعاش اقتصاد منطقة اليورو المتداعي.

البنك أعلن عن تسليم مبلغ اثنين وثمانين فاصل ستة مليار يورو من أصل أربعمائة مليار، لمائتين وخمسة وخمسين بنكاً في منطقة اليورو، بمعدل فائدة ثابت صفر فاصل خمسة عشر.

العروض التي قدمت أول مزاد كانت منخفضة ولكن سوف يكون للبنوك فرصة ثانية في كانون الأول/ديسمبر لتقديم طلب للحصول على النقد، الذي يمنح بشرط إقراض الشركات.

إطلاق المخطط، يعد عنصرا أساسيا في جهود المركزي الأوروبي لاقناع البنوك التي تحجم عن إقراض أكثر واطلاق الاقتصاد في الكتلة الواهنة.

الاقتصاد البريطاني صاحب أفضل أداء اقتصادي ما بين مجموعة السبع في ٢٠١٤

أظهرت القراءة التمهيدية للناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا خلال الربع الثاني ثباتا، لتشير إلى حفاظ الاقتصاد على العزم الكافي لمواصلة مسيرة الانتعاش الاقتصادي، فقد نجحت المملكة في التعافي من الازمة المالية العالمية الأخيرة قبل غيرها من الاقتصاديات العالمية و خاصة جاراتها الأوروبية، لتحمل لقب صاحب أفضل أداءا اقتصاديا بين مجموعة الدول السبع.

الاقتصاد البريطاني صاحب أفضل اداء اقتصادي ما بين مجموعة السبع في ٢٠١٤

بقيت القراءة التمهيدية(الثانية) للناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا خلال الربع الثاني عند نمو بنسبة ٠,٨% مطابقة للقراءة الأولى و التوقعات و أعلى من الربع الاول بنمو بنسبة ٠,٢%، أما عن القراءة السنوية فقد اظهرت ارتفاعا إلى ٣,٢% أعلى من التوقعات و القراءة السابقة بنسبة ٣,١%، إذ حقق الاقتصاد أسرع وتيرة نمو منذ الربع الأول لعام ٢٠٠٨.

يعد أداء الاقتصاد البريطاني -المتضمن الخروج الكامل من الركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية الأخيرة مع المضي قدما بتحقيق الانتعاش الاقتصادي المنشود- الافضل بين مجموعة الدول العظمى السبع هذا العام خاصة مع توقعات المركزي البريطاني بتحقيق نمو بنسبة ٣,٥% خلال العام الجاري.

هذه البيانات الايجابية تدعم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في الانتخابات القادمة إذ بقيت ٩ أشهر على نهاية خلافته، فكاميرون أمامه الانتخابات الرئاسية في أيار ٢٠١٥، و حذّر محافظ البنك البريطاني مارك كارني هذا الأسبوع من التحديات التي يواجهها الاقتصاد البريطاني، و أشار لا داعي للتسرع في رفع أسعار الفائدة المرجعية هذا العام.

مع الصعاب التي تواجهها الاقتصاديات الأوروبية خلال الفترة الراهنة و بعد أن أكدت البيانات الاقتصادية عدم تسجيل مستويات نمو خلال الربع الثاني مع عودة الاقتصاد الألماني إلى دائرة الركود الاقتصادي لأول مرة منذ ٢٠١٢، بالإضافة إلى المخاطر المتزايدة على مسيرة النمو الاقتصادي من التوترات الجيوسياسية من الأزمة الأوكرانية الروسية و الشرق الاوسط و التي قلصت من التوقعات بنمو الاقتصاديات العالمية.

هذه العوامل تدعم جميع التوقعات بان المركزي البريطاني لن يقوم برفع اسعار الفائدة المرجعية قبل أيار العام القادم، خاصة مع تأكيدات البنك المركزي البريطاني في تقرير التضخم الأخير، و إشارانه إلى أي رفع سيكون بشرط تحقيق الاستقرار الاقتصادي و بشكل محدود و تدريجي.

قاد القطاع الخدمي وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة خلال الربع الثاني، فقد توسعت وتيرة نمو القطاع بنسبة ١,٠% بالمقارنة مع نمو مخرجات الانتاج الصناعي بنسبة ٠,٣% من السابق ٠,٤%، اما عن الانتاج التصنعي فقد حقق نموا ٠,٢% مطابق للربع السابق، مع ثبات في اداء قطاع البناء و الذي من المتوقع ان ينكمش بنسبة ٠,٥%.

لا يزال زوج الجنيه مقابل الدولار الأمريكي مستقر حول أدنى مستوى منذ شهر بين التي سجلها يوم الاربعاء الماضي بتأثير من تقرير التضخم البريطاني الأخير الذي قام البنك فيه بتخفيض النظرة العامة لنمو الاجور السنوية في ٢٠١٤ بحوالي النصف مع التأكيد على أن رفع أسعار الفائدة المرجعية لن يكون قبل العام القادم.

بتمام الساعة ١٢:١١ بتوقيت غرينتش +٣، استقر الزوج حول مستويات ١,٦٦٨٦ و سجل الاعلى عند مستويات ١,٦٦٩٩ و الادنى عند ١,٦٦٧٥ مقارنة بسعر الافتتاح ١,٦٦٣٨، من الناحية التقنية،يبقى الميل الهابط قائما طالما أن السعر دون ١,٦٨٥٥، والهدف الرئيسي اختبار مستوى ١,٦٦٢٥. ننبه إلى كسر هذا المستوى سيضغط على التداولات لتحقيق مزيد من الانخفاض على المدى القصير، ليتواجد الهدف التالي عند ١,٦٢٨٠.

المصرف المتحد للإستثمار

الأستاذ مهند قاسم المدير المفوض للمصرف المتحد للإستثمار

(نسعى الى تعزيز الثقة بقدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته والنهوض بمتطلبات عمله)

مهند قاسم المدير المفوض للمصرف المتحد للإستثمار

باستعراض بسيط لأهم نشاطات المصرف المتحد للأستثمار على صعيد العمل المصرفي الخاص في العراق نرى وبوضوح مدى التصاعد في كفاءة الأداء ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال من خلال زيادة راس المال والتعاون مع المؤسسات المالية والمصرفية سواء الوطنية منها او الدولية وبالأخص البنك المركزي العراقي مما كان له الأثر الكبير في الحفاظ على استقرار السوق وتعزيز دور المصارف الأهلية والتي يعد المصرف المتحد للأستثمار احد اعمدتها الرئيسية بالنظر لكونه من الرواد في هذا المجال منذ تاريخ تاسيسه في عام ١٩٩٤ .

ولم يأتي ذلك بالمصادفة اوكنتيجة طبيعية لهذا النشاط وانما جاء بسبب الدعم الذي يحظى به المصرف من السيد رئيس مجلس الأدارة شخصيا وباقي اعضاء المجلس لغرض جعله واحد من اهم المصارف التي تدعم الأقتصاد الوطني وبالتالي يكون احد اهم الأعمدة المهمة التي يرتكز عليها الأقتصاد العراقي متزامنا مع تولي الأستاذ مهند قاسم منصب المدير المفوض والذي يتمتع بمؤهلات قانونية ومصرفية جعلته من المؤثرين بل والفاعلين في تحريك العمل وبما يتلائم مع اهداف وطموحات مجلس الأدارة والمتابع لنشاط المصرف يلاحظ وبوضوح التصاعد المضطرد في كافة الأنشطةابتداءا من زيادة راس المال وزيادة عدد الفروع وتقليص حجم الديون الأئتمانية وزيادة الأرباح الى ادخال الأنظمة الحديثة بالعمل والتوسع باستخدامها وانتهاج الشفافية مما كان له الأثر البالغ في اقبال المنظمات الدولية والمؤسسات المصرفية الدولية على توقيع الأتفاقات لمزيد من التعاون والدعم .

ولكن الظروف والمستجدات التي طرأت على المنطقة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة كان لها الأثر المباشر وغير المباشر على عمل المصارف العراقية مما استدعى وقفة تحليلية لمعرفة الآثار التي خلفتها هذه الأزمات وتقييم الأرضية التي يقف عليها المصرف المتحد للأستثمار وتوضيح دقيق لدور البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية الخاصة في معالجة آثار هذه الأزمة ولذا كان هذا اللقاء مع الأستاذ مهند قاسم المدير المفوض :

س: تزامنا مع تدهور الأوضاع الأمنية وتفاقم الأزمة السياسية في العراق حصل توجه للمواطن العراقي بامتناعه عن ايداع امواله في المصارف الخاصة والأسراع بسحب ايداعاته منها:

- ماهو برأيكم نتائج ذلك على واقع العمل المصرفي الخاص وعلى مصرفكم بالذات وافضل الوسائل والطرق والحلول التي وضعتموها او اتبعتوها لتوطيد الثقة بالمصرف؟

العمل المصرفي جزء من واقع الحياة اليومية للمواطن العراقي .. والقطاع المصرفي الخاص وكذلك (العام) يعاني منها البلد ونحن شأننا شأن الأخرين على الساحة الأقتصادية العراقية تاثرنا بطريقة أو بأخرى ووضعنا العديد من المعالجات والحلول من خلال تقليل حجم الانفاق وتفعيل إجراءات استحصال الديون المترتبة بذمة الزبائن والبحث عن مصادر وطرق عديدة للتمويل .

ثقة الزبائن لم ولن تتأثر بالمستجدات وأننا أن شاءالله واثقون أن القادم افضل وسوف يتضح وذلك في ....أعمال الفصل الثالث من عام ٢٠١٤ .

س: من الطبيعي ان الوضع الأمني والخلافات السياسية تؤدي الى تعثر العملية الأقتصادية وبالتالي على عمل المصارف الأهلية التي غالبا ما تكون هي المتأثر الأول بذلك .

- هل تعتقدون ان عملية سحب الأموال ومارافقها من اشاعات وصلت حتى للأشخاص كانت تستهدف العمل المصرفي بالكامل وما هو دور البنك المركزي العراقي في دعم المصارف الخاصة وسط هذه الظروف والتحديات ؟

البنك المركزي العراقي جهة رقابية فعالة على النشاط المصرفي العام والخاص في العراق .... وأن عملية السحب تمت في ظل ظروف أستثنائية يعيشها العراق ..أهمها تخوف المواطنين على مدخراتهم وأموالهم مما شجع على عملية سحب عشوائية . وأن البنك المركزي العراقي قد تفاعل مع القطاع المصرفي الخاص من خلال عدة اجتماعات إلا أن الملتزم بالوفاء امام الزبائن يظل المصرف الأهلي وقد نهض المتحد بأعبائه على أتم وجه

س : هل تعتبرون المصارف الحكومية منافس قوي لكم لاسيما وان المودعين يعتبرونها آمنة ومضمونة وخاصة بعد ما حصل من انتكاسة لبعض المصارف الخاصة وهل هناك خطة لديكم كعضو في رابطة المصارف الخاصة لأيجاد التطمينات المناسبة للمودعين والمتعاملين معكم مثل زيادة مقدار الفائدة ؟

القطاع المصرفي الحكومي في العراق لا يعد منافساً للقطاع المصرفي الخاص فهو يتسم بالبيروقراطية الأدارية ويعاني من مشاكل عدة في مقدمتها الترهل الوظيفي وضعف إجراءات منح الإئتمان رغم إمتلاكه لكتلة نقدية هائلة وقد سعينا من خلال رابطة المصارف الى محاولة نشر ثقافة مصرفية لدى رجال الاعمال وأفراد المجتمع تعزز الثقة بقدرة القطاع المصرفي الخاص على الوفاء بالتزاماته والنهوض بمتطلبات عمله .

قسم العلاقات والاعلام
المصرف المتحد للإستثمار

المصرف المتحد للإستثمار

العراق - بغداد - حي الوحدة - ساحة الواثق
www.unitedbank.iq.net

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

معالي السيد محافظ البنك المركزي العراقي

الدكتور مهدي العلاق المحترم

تتقدم رابطة المصارف الخاصة في العراق لمعاليكم بخالص التهنئة والتبريكات بمناسبة تسلمكم لمهامكم الجديدة محافظاً للبنك المركزي العراقي . .

ونؤكد بأن رابطة المصارف الخاصة في العراق تسعى الى مد جسور التعاون مع البنك المركزي العراقي بهدف النهوض بالاقتصاد العراقي لانه عصب الحياة خاصة وان القطاع المصرفي هو من الركائز المهمة التي يرتكز عليها اقتصاد أي بلد . .

متمنين لمعاليكم كل الموفقية في مهامكم خدمة لعراقنا العزيز . .

مع خالص التقدير والاحترام . . .

رابطة المصارف الخاصة في العراق

برنامج عمل جديد للقطاع المصرفي يتبنى المعايير الدولية مساع لتعزيز الثقة العالمية بالبنوك العراقية

وديع نوري الحنظل

اكد رئيس مجلس ادارة مصرف اشـــور الدولي ان تعديل النظام الداخلي لرابـــطة المصارف الخاصة في العراق يعكس الرؤية الصائبة للمصارف في ضرورة التعاطي مع التحولات المصرفية العالمية وفق السياقات المعمول بها في البلدان المتقدمة.

وقال رئيس المجلس وديع الحنظل على هامش انعقاد الاجتماع الاستثنائي للهيئة العامة للرابطة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات في بناء اقتصاد متين وحديث يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز الثقة العالمية في مصداقية القطاع المصرفي العراقي الخاص.

الحنظل اشار الى ان النظام الداخلي الجديد يتيح للرابطة فرص الانفتاح اكثر على المؤسسة البنكية المركزية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي وتقوية العلاقة معها بما يؤمن سياسة نقدية ناجحة تنأى بسوق المال عن الهفوات والاخطاء وتحمي المصارف من الانزلاق في متاهات الاخطاء.

وعبر عن ثقته بان الهيئة الادارية الجديدة التي انتخبت عن اجتماع الهيئة العامة للرابطة وفي ضوء تعديلات النظام الداخلي للرابطة ستقوم بواجباتها وبما تمليه المرحلة المقبلة من مهام وواجبات تقع على عاتق القطاع المصرفي في تنفيذها ووفق برنامج الحكومة الجديدة لتوحيد الهدف والرؤية.

وعبر عن شكره لادارات المصارف التي تبنت ممارسات الشفافية التي جرت في اجتماع الهيئة العامة مؤكدا حرص المصارف العراقية على الالتزام بالمعايير الدولية المصرفية التي تحد من عمليات غسيل الاموال وغيرها من الممارسات الخاطئة، داعيا المصارف الخاصة الى الالتفاف حول الهيئة الادارية الجديدة لدعمها وتمكينها من تحقيق اهداف ومصالح المصارف.

وكانت الهيئة العامة لرابطة المصارف قد عقدت اجتماعا استثنائيا جرى فيه تعديل النظام الداخلي للرابطة، وانتخاب هيئة ادارية للرابطة اسفرت عن فوز ١١ مصرفا في عضوية الهيئة و٩ مصارف اصلية ومصرفين احتياط.

وكان قد بين ان الانتخابات اتسمت بمداخلات واستفسارات المدراء المفوضين الممثلين للمصارف المشاركة والذين وضعوا بصمتهم في النظام الداخلي الجديد وفقا لمصالح مصارفهم وخدمة اقتصاد البلد بحضور القاضي المتقاعد صالح الجبوري والمشاور القانوني للرابطة محمد خضوري والمشاور القانوني لدائرة المنظمات بصفته الشخصية باسل الموسوي.

نقلاً عن صحيفة الصباح..

إتلاف عملات نقدية لزيادة كفاءة نظام المدفوعات

نقلاً عن الصباح

د. مظهر محمد صالح

بهدف رفع كفاءة نظام المدفوعات النقدية، يتلف البنك المركزي ما يقارب ١ الى ٢ بالمئة سنويا من العملة، وهو ما عده خبير مالي مختص بالامر الضروري لتحقيق ذلك، لاسيما ان العملية تشمل الفئات الصغيرة.

الخبير المالي الدكتور مظهر محمد صالح بين ان الاوراق النقدية لها اعمار، اذ ان العملات المتوسطة والكبيرة عمرها ٥ سنوات اما الفئات الصغيرة فتكون اقل من ذلك، وهي معرضة للتلف، لاسيما ان تداولها اكثر في طبقات المجتمع المختلفة وصرفها في المواصلات والاسواق الشعبية وغيرها من التعاملات.

واضاف صالح ان العراق يتعامل بالعملة الورقية بكثرة وتداوله بشكل كبير، وهي ظاهرة موجودة في البلدان النامية، مؤكدا ان السلطة النقدية معنية برفع كفاءة نظام المدفوعات النقدية وتوفير الفئات والعملات الصحيحة لتسهيل التبادل بين الناس.واوضح ان عملية الاتلاف تعتمد سياقات عمل معينة، اذ يتم توديع الاموال من قبل الاشخاص في المصارف، وبالتالي تودع هذه الاموال في حسابات المصارف لدى البنك المركزي، وهذه الايداعات النقدية بعضها تالف او عمره العملي شبه منتهي، فمن واجبات السلطة النقدية، خصوصا سلطة الاصدار ان تعوض التالفة بأخرى جديدة، مبينا انه يتم السحب والتعويض بدلها من العملة المطبوعة والمعدة المخزونة وتتم هذه العملية بوجود لجان قانونية ورقابية عالية الدقة والشدة.

يذكر أن الأوراق النقدية المتداولة في العراق طبعت في المملكة المتحدة من قبل شركة بريطانية، وتكتسب جميع الفئات النقدية الورقية الحالية مواصفات افضل بكثير من مواصفات تلك التي كانت متداولة حتى عام ٢٠٠٤ ، اما عن اساليب إتلاف او طمر العملات النقدية، فقد ذكر صالح انه مر بأجيال، اذ كان العراق يعتمد اسلوب الحرق للعملة التالفة في محارق خاصة بهذا الشأن بوجود لجان متخصصة واشراف ورقابة من قبل البنك المركزي والرقابة المالية ويتم التدقيق على المبالغ التالفة وتشطب من السجلات وتحل محلها عملات ذات طبعة جديدة.

وبين انه حاليا يتبع اسلوب جديد في الاتلاف ويسمى "اتلاف صديق للبيئة" بعيدا عن التلوثات، اذ تتلف بطريقة التقطيع غير القابل لاعادة التشكيل مرة اخرى بآلات حديثة متخصصة حيث يعاد تصنيعه كورق او يطمر بالطرق الصحية المتبعة، وتعتبر طرق حديثة وسليمة، عالية الدقة، مبينا ان البلد يتلف ما يقرب ١ الى ٢ بالمئة من العملة سنويا، بحسب قوله،كما اشار الى انه يتم تعويض العملة التالفة من قبل البنك المركزي بالنسبة للمواطنين الذين تتعرض اموالهم لحوادث التلف اثناء خزن المبالغ المالية في المنزل، وتتم عن طريق لجان تقوم بتدقيق الحالة للتعويض عنها بعملة جديدة مع فرض غرامة بسيطة على المواطن اذ تعتبر الغرامة كالفات نظر.

لقاء محافظ البنك المركزي العراقي مع رئيس وأعضاء مجلس الأعمال العراقي

زار وفداً من مجلس الاعمال العراقي برئاسة الاستاذابراهيم البغدادي رئيس مجلس الادارة محافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي اسماعيل العلاق يوم الاحد ٢٠١٤/٩/٢١ ، وضم الوفد السيد كريم الشمري النائب الاول لرئيس مجلس الادارة وكل من السادة الاعضاء السيد احمد صادق رحيم والسيد هيثم الدباس والسيد عقيل مفتن والسيد احسان الجميلي والسيد صادق المشاط والسيد حسام ابو تراب والسيد محمد السامرائي والسيد باسم محمد عبد الرحمن المدير المالي للمجلس.

في البداية قدم السيد رئيس مجلس الادارة الاستاذ ابراهيم البغدادي التهاني باسم مجلس الاعمال الوطني العراقي والسادة الحاضرين لمعالي محافظ البنك المركزي العراقي السيد علي اسماعيل العلاق بمناسبة توليه منصبه الجديد ، وقدم ايضا شرحا ونبذة عن دور القطاع الخاص العراقي في دعم مسيرة الاقتصاد العراقي عامة ومجلس الاعمال الوطني خاصة ودوره ايضا في دعم الحشد الشعبي وبين لمعاليه بعض المشاكل التي يعانيها القطاع الخلص العراقي في التعاملات مع القطاع العام ورؤية بعض الوزارات الخاطئة تجاه القطاع الخاص ، ثم قدم الاستاذ ابراهيم البغدادي ورقة تتضمن بعض المقترحات من قبل مجلسكم تجاه سير عمل البنك المركزي وعلاقة مع المصارف وشركات التحويل المالي الخاصه، ثم فسح المجال امام الساده الحضور للتكلم .

بعدها تحدث الاستاذ كريم الشمري النائب الاول لرئيس مجلس الادارة حيث هنىء السيد المحافظ على توليه المنصب وتطرق لأمرين اولهما تقديم الدعم من قبل المصارف الى التاجر العراقي وثانيهما تقديم الدعم من قبل البنك المركزي للمصارف الاهلية لتسهيل اعمالها.

وقدم الاستاذ احمد صادق التهاني للسيد المحافظ بمناسبة تولية المنصب واثنى ودعم راي الاستاذ كريم الشمري وطرح ايضا موضوع التحويل المالي وطلب من السيد المحافظ وضع اليات جديدة لبيع الدولار والتحويل.

وفي حديث للسيد محمد السامراني حيث قدم التهاني للسيد المحافظ بمناسبة تولية المنصب وطرح موضوع زيادة راسمال المصارف يجب ان تكون زيادات بنسب قليلة تتدرجيا وليس زيادة بنسب عالية وغير طبيعية وايضا ان تكون المصارف الاهلية مرتبطة وملتزمة بتعليمات البنك المركزي حصرا.

وتحدث الاستاذ هيثم الدباس حيث قدم التهاني للسيد المحافظ بمناسبة تولية المنصب وطرح موضوع مهم وهو خطابات الضمان واستشهد ببعض الحالات التي حدثت مع احدى الوزارات.

وتحدث السيد عقيل مفتن حيث قدم التهاني للسيد المحافظ بمناسبة توليه المنصب وطرح يجب ان تكون المصارف الاهلية مرتبطة وتاخذ تعليماتها من البنك المركزي حصرا.

وتحدث السيد احسان الجميلي حيث قدم التهاني للسيد المحافظ بمناسبة توليه المنصب .

ثم تحدث الاستاذ صادق المشاط حيث قدم التهاني للسيد المحافظ بمناسبة توليه المنصب واثنى ودعم راي الاستاذ احمد صادق في ما يخص موضوع التحويل المالي واشار الى صعوبة الشركات المستوردة في الحصول على العملة وصعوبة فتح الاعتمادات لعدم توفر العملة.

وهنأ الاستاذ حسام ابو تراب للسيد المحافظ بمناسبة توليه المنصب وطرح معاناة شركات التحويل المالي في نقطتين اولهما اجبار شركات التحويل المالي التي عدد مؤسسيها ٢٠ شخص للدخول الى سوق العراق للاوراق المالية والامر الثاني زيادة راسمال الشركات الغير مبرر الى ٤٥ مليار دينار عراقي وهذه الزيادة كبيرة جدا مع العلم بان بعض الشركات تم زيادة راسمالها الى ١٥ مليار كمرحلة اولى و ٢٥ مليار كمرحلة ثانية.

وبعد الاستماع الى كل المتحدثين تكلم معالي محافظ البنك المركزي العراقي السيد علي اسماعيل العلاق و شكر الحضور على تهانيهم الصادقة وبين ان الوضع الاقتصادي في البلد الذي لم يتبلور لحد الان وبين ايضا دعمه للقطاع الخاص العراقي عامة ومجلس الاعمال الوطني العراقي خاصه واشاد على ضرورة التحول بالدولة من دولة منفذة الى دولة مراقبة على القطاع الخاص العراقي ولكن هذا الامر يحتاج الى وقت كبير ورحب السيد المحافظ بورقة المقترحات والمشاكل التي قدمها المجلس و السادة الحضور ووعد بدراستها وحل المشاكل .

وعرض الاستاذ ابراهيم البغدادي فكرة المشفى الاقتصادي وابعادها والياتها وطرق تنفيذها حيث لاقت ترحيب كبير من قبل السيد المحافظ وطلب من الاستاذ ابراهيم سرعة تنفيذها على اقل تقدير في مايخص عمل البنك المركزي.

بيروت تستضيف اعمال مؤتمر دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٢١-٢٣ آب ٢٠١٤

اعتبر حاكم المصرف المركزي اللبناني رياض سلامة أن المصرف قادر على توفير القروض المتوسطة الاجل والمسندة، فيما اعتبر رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المساهم الاول في الاقتصاد.

أما رئيس جمعية المصارف الدكتور فرانسوا باسيل فقد اعتبر ان هذه المؤسسات تشكل ٩٩ في المائة من مجموع الشركات في لبنان.

جاء ذلك خلال افتتاح حاكم المصرف المركزي اللبناني أمس مؤتمر "دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي ينظمه معهد الإعداد والتدريب في المصرف، بحضور رؤساء الهيئات الاقتصادية وحشد من رجال الأعمال والمصرفيين ومعنيين ومهتمين، وبعد كلمة مدير المعهد، محمد النفي، الذي رأى ان هم المصرف المركزي هو "الحد من هجرة الشباب وتأمين فرص عمل لهم في وطنهم"، تحدث رئيس جمعية المصارف الدكتور فرنسوا باسيل، فلفت الى "ان الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان تشكل المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد اللبناني. في الواقع، تشكل الشركات ذات ١٠ عمال، أو اقل، ٩٩ بالمائة من مجموع الشركات في البلاد، وتوظف ٨٢ بالمائة من القوة العاملة خارج القطاع العام. بالإضافة الى ان المبادرة الفردية في لبنان ساعدت على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في معظم القطاعات، لا سيما في مجال الصناعة والتجارة والخدمات. ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واجهت بيئة تشغيلية صعبة في السنوات الأخيرة بسبب الظروف الأمنية والتقلبات السياسية".

عدنان القصار
رئيس الهيئات الاقتصادية

رياض سلامة
حاكم مصرف لبنان

وعدد العناصر الأساسية لدعم الشركات وهي:

أولا: الاستقرار السياسي والأمني، والنمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا: القطاع المصرفي لا يزال العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، بحيث ان الأصول المصرفية تعادل نحو اربعة اضعاف حجم الاقتصاد والودائع تعادل ثلاثة أضعاف الناتج المحلي.

ثالثا: المبادرات التي تساعد على زيادة فرص التمويل والنفاذ الى رأس المال وخفض تكلفة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان.

رابعا: المصادر البديلة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل صناديق الاستثمار التي تشارك في رأس المال وصناديق رأس المال المجازف الموجود في لبنان : الجهود المبذولة لتطوير صناعة التمويل المجهري في لبنان .

سابعا: الحوكمة والإدارة السليمة للشركات في جميع انحاء العالم ذات أهمية متزايدة. ثامنا: الجهود الرامية الى تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية.
تاسعا: المبادرات الرامية الى تحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال التجارية للشركات العاملة في لبنان".

فتوح.. المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية

وكانت بالمناسبة كلمة رئيسية للامين العام لاتحاد المصارف العربية الاستاذ وسام فتوح الذي رأى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر اليوم اهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، سيما وان الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي ٢٠% من اجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم.
واشار الاستاذ فتوح الى نتائج الدراسة التي اعدها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي، وهي دراسة احصائية ميدانية حول تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وهي الدراسة التي اظهرت نقصاً كبيراً في التمويل الذي يمثل الاساس بهذا القطاع.
اضاف من هنا منطقتنا العربية، فإن غالبية مؤسسات الأعمال إما مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة، أو متوسطة الحجم، ويقدر عددها ما بين ١٩ إلى ٢٣ مليون مؤسسة (رسمية وغير رسمية) وتشمل ما بين ٨٠ إلى ٩٠% من إجمالي الأعمال في معظم البلدان العربية.

اضاف نتطلّع إلى خارطة طريق من شأنها أن تساهم في تطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعتماد الخطوات التالية:

١. يجب على المصارف العربية تعزيز قدراتها لتقييم مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. يتعين على الحكومات دعم قدرات الإدارة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم التدريب لهذه المؤسسات حول كيفية الاستفادة من رأس المال العامل والسيولة، وكيفية تحسين الشفافية ومصداقية الحسابات المالية.
٣. إنشاء قاعدة بيانات للتسهيل على المصارف من جهة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى، تقييم احتياجات التمويل وإدارة أفضل للمخاطر.
٤. يتعين على الحكومات العربية إنشاء هيئة عامة مسؤولة عن توفير ضمانات الائتمان للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٥. ينبغي أن تلعب الحكومات دوراً فعالاً في الحد من الفجوة بين العرض والطلب في التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويكون ذلك عبر لعب دور أساسي في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بناء مشاريع تعزيز النمو الاقتصادي، وتطور قطاعات الصناعة والخدمات كثيفة العمالة، وتحسين الإنتاجية
٦. وضع إطار قانوني وتنظيمي داعم لإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٧. تعزيز البنية التحتية المالية للمصارف والمؤسسات المالية العربية.

فرانسوا باسيل
رئيس جمعية المصارف اللبنانية

وسام حسن فتوح
الامين العام لاتحاد المصارف العربية

د. صادق الشمري
المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي

وكانت للدكتور صادق الشمري المدير المفوض للمصرف الوطني الإسلامي / عضو الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب دوراً مميزاً في أعمال المؤتمر حيث أشار الى أن المشاريع الصغيرة و المتوسطة ساهمت في تنمية إقتصاد البلدان بشكل كبير و ملحوظ.
وأكد على أن الكثير من البلدان أبدت رغبتها في إنشاء مثل هذه المشاريع ، لاسيما و إن المصارف قامت بتقديم القروض الميسرة و على نطاق واسع و إن المصارف الإسلامية ساهمت أيضاً في تنامي و تطوير هذه المشاريع و في جميع بلدان العالم

مؤتمر الحوار المصرفي العربي الامريكي بدورته الخامسة
نيويورك / أمريكا ١٤ ـ ١٥ / اكتوبر / تشرين الاول ٢٠١٤

أكد السيد وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية إستعداد الإتحاد للتعاون مع رابطة المصارف الخاصة في العراق ووضع كل إمكاناته لدعم نجاح هذه المصارف و يفعّل أداءها العام .

جاء ذلك في الرسالة التي بعث بها الى رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق السيد وديع نوري الحنظل بتاريخ ١ / ٩ / ٢٠١٤ والتي يدعو بها لحضور أعمال مؤتمر الحوار العربي ـ الأمريكي بدورته الخامسة الذي يعقده الإتحاد لأول مرة منذ تأسيسه على مدى يومي ١٤ ـ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٤ في نيويورك / الولايات المتحدة الأمريكية .

كما دعا الى حضور حفل إستقبال الوفود المشاركة في المؤتمر في واشنطن على شرف المصارف العربية المشاركة في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد و البنك الدوليين مساء يوم السبت ١١ / ١٠ / ٢٠١٤ في فندق " Mayflower Renaissance Hotel - Washington DC "

و بدورها وجهت رابطة المصارف العراقية تلك الدعوة الى معالي محافظ البنك المركزي العراقي لحضور حفل الإستقبال و أعمال المؤتمر بكتابها المرقم ٢٢٠ في ١ / ٩ / ٢٠١٤ .

Union of Arab Banks

معالي المحافظ ... وديع نوري الحنظل المحترم
رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق
بغداد – جمهورية العراق

الموضوع: مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأمريكي (بدورته الخامسة)
نيويورك/أمريكا 14-15 أكتوبر/تشرين الأول 2014

تحية طيبة وبعد،،،

لقد انطلقت بنجاح الدورة الرابعة لمؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأمريكي في العراق وهو أمر يعتز به الجميع، ويعكس حرص القطاع المصرفي العربي والأمريكي على تعزيز التعاون المشترك بين مؤسساته المصرفية، وتطويرها لتواكب المتغيرات الدولية المتسارعة، وتعظيم دورها في دعم الاقتصاد العالمي.

وقد أثبتت الدورة الرابعة للمؤتمر التي عقدت في العراق في شهر أيار/مايو 2014 أن الحوار المصرفي العربي – الأمريكي يمثل منبراً فاعلاً لتبادل الرؤى والأفكار بين القطاع المصرفي العربي والقطاع المصرفي الأمريكي حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقد تمخض عن المؤتمر العديد من التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز التعاون المصرفي بين الجانبين، وتذليل العقبات التي تواجه المصارف العربية في تعاملاتها مع المصارف الأمريكية، وتعزيز قدرتها على الوصول إلى الأسواق الأمريكية.

ويسرني دعوتكم للمشاركة في فعاليات الدورة الخامسة للمؤتمر والتي ستعقد في نيويورك خلال الفترة 14-15 أكتوبر/تشرين الأول 2014، وذلك بالتعاون مع وزارة الخزانة الأمريكية، والبنك المركزي الفدرالي في نيويورك – والمجلس الأطلسي للشؤون الدولية (Atlantic Council) في واشنطن، تحت شعار "الفرص والتحديات في العلاقات المصرفية العربية – الأمريكية".

ويتضمن برنامج المؤتمر جلسات عمل تتناول عدداً من القضايا المصرفية والاقتصادية الهامة، من أبرزها: "تعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع المصرفي"، "تطوير أنظمة الدفع والتسوية"، "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، "التحديات التي تواجه المصارف العربية في الأسواق الأمريكية"، "التطورات في أسواق رأس المال"، "التمويل التجاري"، "التحديات التي تواجه المصارف المراسلة"، "التكنولوجيا المالية"، "الأمن السيبراني"، "الاستثمار في الأسواق الناشئة"، "الاقتصاد العالمي: التحديات والفرص"، "الاقتصاد الأمريكي: التحديات والفرص"، "الاقتصاد العربي: التحديات والفرص".

كما يتضمن برنامج المؤتمر عدداً من الفعاليات الجانبية، من أبرزها: حفل عشاء يقيمه البنك المركزي الفدرالي في نيويورك، وحفل عشاء يقيمه البنك الدولي، وحفل عشاء يقيمه صندوق النقد الدولي، وحفل عشاء يقيمه البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي)، وحفل عشاء يقيمه البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) في واشنطن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

وسام حسن فتوح
الأمين العام
اتحاد المصارف العربية

مرفق: إستمارة فندق

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League
منظمة غير حكومية (NGO) مسجلة لدى
دائرة المنظمات غير الحكومية برقم (ID 1270)

العدد : ٢٢٠
التاريخ : ٢٠١٤/٩/١

معالي محافظ البنك المركزي العراقي المحترم

دا مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الامريكي

تحية طيبة وبعد

يطيب لمصرف الثور الدولي بصفته رئيساً لرابطة المصارف الخاصة ان يرفق لكم كتاب اتحاد المصارف العربية المؤرخ في ٢٠١٤/٨/٣٠ والذي بهذا فيه مصرف الثور لاتشغليه رئيساً للرابطة ويوجه الدعوة لحضور اعمال مؤتمر نيويورك والذي سيعقد في مقر بنك اوف نيويورك وذلك يومي ١٤ و١٥ من شهر تشرين الاول القادم ودعوة الاتحاد لحضور حفل الاستقبال الذي يقيمه اتحاد المصارف العربية (ولأول مرة منذ تأسيسه) في واشنطن على شرف المصارف العربية المشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين وذلك مساء يوم السبت المصادف ٢٠١٤/١٠/١١ في فندق (Mayflower Renaissance Hotel – Washington DC) , متطلعاً الى لقاء معاليكم في هذين الحدثين المهمين .

مع جزيل الشكر والاحترام

مصرف الثور الدولي
رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق

نسخة منه الى /
- السادة رؤساء مجالس ادارة المصارف المشاركة في رابطة المصارف العراقية المحترمون .

وديع نوري الحنظل
رئيس رابطة المصارف العراقية الخاصة

المصرف الوطني الاسلامي

اعتمد المصرف الوطني الاسلامي الشريعة الاسلامية فكرا وعملا، فهو يرفض الربا ويحرمه في عمله وسلوكيته، وتتمثل نشاطاته بالمرابحة والمشاركة والاجارة والمضاربة وبيع السلم والعقود النوعية مثل الاستصناع والاستزراع.....الخ

يهدف المصرف الى القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية والمالية واعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والاسكان والزراعة والتجارة واعادة اعمار البنية التحتية.

وهو بذلك يسعى لاحتلال موقع ريادي بين المصارف العراقية وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لزبائنه وتطوير مهارات وكفاءات العاملين لديه وتحقيق أمثل الارباح لمساهميه.

د. صادق راشد الشمري
المدير المفوض

العراق - بغداد
كرادة - عرصات الهندية

غايتنا إرضائك

Email: info@nibiq.com
Website: www.nibiq.com

المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي يناقش برنامج الحكومة الجديدة

برعاية شركة التسويق النفطي (سومو) اقام المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ندوة خاصة برأسة د. فلاح العامري مدير شركة التسويق النفطي يوم السبت الموافق ٢٠١٤/٩/٦ لوضع مقترحات لبرنامج الحكومة القادمة بمقر المركز الثقافي النفطي.

تناولت الندوة محاور عديدة ركزت على ابرز التحديات وسبل معالجتها بمقترحات مكتوبة سترفع الى لجنة اعداد البرنامج وتميزت بشفافية عالية في كشف الاخفاقات والطريق السالك لتجاوزها في المرحلة المقبلة.ودارت مناقشات من قبل المشاركين والذين مثلوا مختلف القطاعات الاقتصادية والانتاجية والخدمية ورجال اعمال وحظيت الندوة بالتغطية الاعلامية الواسعة..

و جاء في ورقة العمل التي قدمها د. مظهر محمد صالح بعنوان (الإقتصاد العراقي ـ واقعه و تحدياته الراهنة و الرؤى المقبلة) .

تطرق فيها الى واقع الاقتصاد العراقي و الناتج المحلي الإجمالي مع و بدون النفط للسنوات ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٣ ، و شرح الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب النشاطات للسنوات ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٣ كما تطرقت ورقة العمل الى المؤشرات المالية للإنفاق الجاري و الإنفاق الإستثماري و الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية و فائض عجز الموازنة و معدل البطالة و التضخم .

كما قدم السيد استبرق الشوك الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار و الإسكان ورقة عمل (برنامج الحكومة الجديدة و قطاعي الإسكان و الطرق و الجسور) .

جاء في مستهلها:

"العراق اليوم بحاجة الى برنامج حكومي رصين يواكب التحديات ويتفوق عليها ضمن فترات زمنية موضوعة على اسس علمية مع تشكيلة حكومية متجانسة من اجل تحقيق التغيير المنشود ويكون حلقة اولى للخروج من واقع الازمات التي تعصف"

و تطرقت الورقة الى جوانب عديدة منها :-
١. أهمية قطاعي الإسكان و الطرق و الجسور .
٢. واقع الحل لقطاعي الطرق و الجسور .
٣. التحديات التي تواجه قطاعي الطرق و الجسور .

و قدم النائب السابق (عبد العباس الشياع) عضو لجنة الإقتصاد والإستثمار النيابية ورقة عمل بعنوان (الإصلاح الإقتصادي في برنامج الحكومة الجديدة) جاء في محاورها :-
١. المنهاج الوزاري الاقتصادي للحكومة السابقة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٤ .
٢. القوانين الاقتصادية المهمة التي عجز البرلمان السابق عن تشريعها .
٣. خطة إصلاح التشريعات الإقتصادية النافذة و التي تعيق التحول الى إقتصاد السوق .
٤. الحكومة الجديدة و خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ ـ ٢٠١٧ .
٥. الحكومة الجديدة و اللامركزية الإدارية و كيفية التعامل مع التعديل الثاني لقانون ٢٠٠٨ / ٢١ (قانون المحافظات غير المنتظمة بأقليم) .

كما قدم الإستشاري في التنمية الصناعية الأستاذ عامر الجواهري ورقة عمل بعنوان (نمو برنامج حكومي يهدف الى الفعل و التغيير الممنهج) تطرق فيها الى تجارب السنوات السابقة و عقو التدهور و الحروب أدت الى إنهيار فعلي في الإقتصاد و الخدمات و البنية التحتية و تدهور نسبة مشاركة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لصالح النفط الذي إنخفضت نسبة الإستفادة منه في التصنيع .

وفي جملة من التوصيات قدمها د. فلاح العامري لبرنامج الحكومة الجديدة جاء فيها :-
١. ترشيق الوزارات و الهيئات عن طريق الدمج أو الإلغاء .
٢. إقرار قانون مجلس الإصلاح الإقتصادي .
٣. تنفيذ خطط تطوير القطاعات العام و الخاص و المختلط .
٤. منح صلاحيات أوسع للحكومات المحلية للمحافظات و تطوير آلية مراقبة تنفيذ برامجها الإستثمارية .
٥. قيام وزارة المالية بإصلاحات جوهرية للقطاعات المهمة التالية:-

أ- الموازنة العامة .
ب- تأهيل قطاع التأمين .

٦. إصلاح النظام الضريبي .
٧. إصلاح النظام المصرفي .
٨. إعادة هيكلة وزارة الكهرباء .
٩. إعادة هيكلة قطاع النفط .
١٠. إعداد خطة متكاملة لخلق فرص عمل و التدريب الوظيفي .
١١. إعادة النظر في نشاط الهيئة الوطنية للإستثمار و تطوير آليات تشجيع الإستثمار .
١٢. إعادة النظر بالتشريعات الخاصة بالمرور .
١٣. قيام وزارة الموارد المائية ببناء سدود وخزن المياه خاصة في مناطق الوسط و الجنوب .
١٤. إعادة هيكلة وزارة الصناعة .
١٥. تنظيم و إدارة قطاع الإتصالات و المعلوماتية .
١٦. النهوض بالقطاع الزراعي و تطويره و تحقيق الأمن الغذائي المستدام .
١٧. الإدارة الرشيدة .
١٨. إعادة هيكلة الجامعات و المعاهد و الإعداديات المهنية والتخصصية .
١٩. ترشيد الإنفاق الحكومي .
٢٠. إعداد و تنفيذ خطط خمسية للفترة ٢٠١٦ ـ ٢٠٣٥ .
٢١. إجراءات حماية المستهلك .

إستقطاب الودائع وحسن الأداء في المصارف الأهلية العراقية

يُركز البنك المركزي العراقي على مقدار رأسمال المصارف المحلية ويسعى إلى زيادته ، وهو في ذلك على صواب لما في الزيادة من منافع عديدة للمصارف في مقدمتها إرتفاع المركز المالي للمصرف وتوسيع نطاق نشاطه المصرفي في مجال منح الإئتمان . لكن هذه الزيادة مهما بلغت فهي لوحدها غير كافيه .. لضمان ترسيخ كيان المصرف بزيادة حجمه وبتوسيع نطاق أعماله وأنشطته المصرفية ما لم تقترن بتوفير من يتولى إدارة المصرف على النهج المصرفي السليم . فها هو رأسمال المصارف الأهلية قد إرتفع إلى الحد المطلوب وزيادة ، وماذا بعد ؟ إن مصارفنا وإن هي متساوية من مقدار رأس المال المدفوع لازالت غير متساوية أو حتى متقاربة جميعها في الحجم والأداء ، حيث - على سبيل المثال - في منتصف العام ٢٠٠٤ نجد أن المركز المالي لمصرف (بغداد) الذي رأسماله ٢٥٠ مليار دينار يزيد على أربعة أضعاف المركز المالي لـ (مصرف آشور الدولي) الذي رأسماله ٥٠-٢ مليار أيضاً . وهذا يعني أن زيادة رأس المال أو بالأحرى إرتفاع مقداره لم يؤثر على أنشطة بعض أو معظم المصارف مما يدل على وجود عوامل أخرى أدت إلى تقدم غيرها ولم تتأثر بها ، ومن هذه العوامل أو أهمها الإدارة المصرفية الناجحة .

أول صفة للكيان المصرفي الرصين والراسخ هي ضخامة الحجم ، وليس زيادة رأس المال فقط التي ترفع مركزه المالي قليلاً ، في حين أن الحجم الكبير يتكون من المبالغ الضخمة المودعة لدى المصرف المتوقع لها أن تكون أضعاف رأسماله وإحتياطياته ، إذ لا حجماً كبيراً للمصارف التجارية بدون ودائع كبيرة تمكن المصرف بإدارته الماهرة من إستقطابها . وهذا عمل جبار يعتمد بالدرجة الأولى على كسب ثقة الجمهور والمؤسسات من مودعين ومتعاملين مع المصرف ويحتاج إلى جهد جهيد وحُسن أداء ينبع من قابليات أشخاص إدارة المصرف ذوي الشهرة والسمعة الحسنة ومن علاقاتهم الطيبة مع أصحاب الأموال الكبيرة وكسب رضاهم وما يتمتع به أشخاص الإدارة العليا للمصرف والسلطات التنفيذية من خبرات مصرفية عميقة ومؤهلات عالية وقدرات حقيقية .

نرى أن يهتم البنك المركزي العراقي ، إضافة إلى موضوع رأس المال ، بتمكين المصارف الأهلية من إستقطاب ودائع القطاع الخاص ومن الدوائر الحكومية والقطاع المختلط بشتى السبل والإمكانيات التي منها على الأقل تأسيس (شركات أوصندوق ضمان الودائع) وإقامة دورات مصرفية متخصصة وعقد إجتماعات وندوات لكبار المسؤولين وذوي العلاقة من المصارف ووضع لوائح وضوابط وتعليمات ، وأن يعيد كل مصرف النظر في جدول أسعار عملياته المصرفية لتسهيل تعامل المواطنين والشركات معه وتشجيعهم على إيداع اموالهم لديه .. الخ ، وأن تمارس (رابطة المصارف الخاصة في العراق) دورها بهذا الشأن وفق نظامها الداخلي بإقامة الدورات التدريبية لتعريف إدارات المصارف بطرق وسبل كسب الزبائن والجمهور وتعزيز ثقتهم بمصارفها بغية الحصول على الودائع ونشر البحوث والدراسات والتقارير المصرفية التي تعالج الحالة . فعندما تزداد الودائع يكبر حجم المصرف ويترسخ كيانه ويكون مؤهلاً لأن يؤدي دوره في تمويل الأسواق العراقية والمشاريع عن طريق الإئتمان النقدي فيساهم بذلك في تنشيط الإقتصاد الوطني .

إن إستقطاب الودائع وحسن الأداء صفتان متلازمتان لا نفع من الأولى بدون الثانية ، إذ أن الأموال وحدها مهما بلغت لا تؤمن نجاح عمل مالم يكن لها عقل مدبر يُحسن إستخدامها ويُبدع فيه، لذا نرى أن يهتم البنك المركزي أيضاً بالعناية والحرص على توفير أشخاص صالحين ولائقين لإدارات هذه المصارف ذوي عقلية مصرفية ، وليس تجارية ، مختارين من قبل البنك المركزي العراقي أو موافق عليهم يديرونها بحرفية ووفق القواعد والأصول المصرفية وبإتباع المعايير العالمية وإتخاذ النهج المصرفي السليم في تصرفاتهم بالإبتعاد عن المخالفات غير المبررة التي تسيء الى سمعة المصرف وتُهبط من مستوى تقديره لدى البنك المركزي العراقي ، وأن تتوفر في أعضاء مجلس إدارة المصرف القابليات والقدرات والمؤهلات اللائقة وعلى الخصوص الصفة التي وردت في الفقرة (٤) من المادة (١٧ - مجلس إدارة المصرف المحلي) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ بنصها الإنكليزي التي ينبغي أن تُترجم بكل دقة ويُعمل بها .

محمد صالح الشماع
خبير مصرفي

محمد صالح الشماع
alsharmmaa@yahoo.com

الفرع الرئيسي

بغداد-العلوية حي الوحدة - محلة/٩٠٢- زقاق/٢ بناية /٢٧- ص.ب٣٧٢٤ العلوية

- فرع الشريفين- بغداد- الكاظمية- ساحة الزهراء -محلة/٤٢٥- شارع /١٧ - مبنى ٧٢
- فرع المنصور - بغداد-المنصور-حي المثنى- م/٦١٥-ز/١٩-بناية٣٦
- فرع الرياض- بغداد- حي الرياض- محلة/٩٠٨- زقاق/ ٩- بناية ٤
- فرع الحريري- الاعظمية – قرب ساحة المغرب / بغداد
- فرع الكرادة - بغداد- الكرادة الشرقية – محلة/٩٠٩ -شارع/٢٠ -مبنى ٣٣
- فرع المحمودية- بغداد/محلة السراي / شارع القائمقامية
- فرع البياع - بغداد- حي البياع - محلة/٨١٧- زقاق/١٢- بناية٢٣
- فرع بغداد الجديدة - بغداد-منطقة بغداد الجديدة – حي الخليج -محلة/٧٢٥- شارع/٢٥- بناية ١٧
- فرع الشعب- بغداد-حي الشعب-م/٣٣٧ -ز/٣٨-بناية١٥
- فرع النجف - محافظة النجف – مدخل شارع الامام علي (ع) – مجمع غرفة تجارة النجف
- فرع الكمالية- بغداد- حي اكد – محلة /٧٤٢ - شارع/٧٧- بناية ٥٧٢ مقابل جامع الكمالية
- فرع كربلاء- محافظة كربلاء – شارع العباس – عمارة التامين
- فرع الحلة- محافظة بابل – قضاء الحلة محلة الجامعين رقم ٨٤١ -٤ / بابل
- فرع الكوت- محافظة واسط -العرصة - سراي – ناحية المركز -رقم القطعة ٤٥١/١٤٥ / واسط
- فرع البصرة -محافظة البصرة- كزارة – حي الزهور - مقابل غرفة تجارة البصرة
- فرع السليمانية - محافظة السليمانية / شارع ٤ - بازركاني م / ٢٠١ - بناية كاسو
- فرع العمارة -العمارة – حي الكفاءات – منطقة الهادي- مقابل مصرف الرافدين
- فرع اربيل- محافظة اربيل / حي زانكو – خلف محطة وقود اكار

info@ibi-bankiraq.com

إمكانيات تخفيض المصروفات الحكومية لمواجهة عجز الموازنة والتضخم

الجزء الثالث والاخير

د. محسن علي حسن
المدير المفوض
لمصرف التعاون الاسلامي

تأليف: د. محسن علي حسن
Economicsph.d,
UniversityCollege of Wales
u.k

فلاجل مواجهة الضغوط التضخمية يجب ان يكون هناك ترشيد مهم في النفقات العامة ، فالاستهلاك العام التبذيري و المبالغ الكبيرة غير الضرورية يجب تخفيضها، ولكن الحكومة احياناً لاتملك حرية تخفيضها اذا تناولت اغراضاً معينة .

فيلاحظ انه من غير العملي تخفيض عدد العاملين في القطاع العام لاسباب سياسية وانسانية ، ونفس الشيء يمكن ان ينطبق على كثير من النفقات خاصة التحويلية اذ تجد الحكومة صعوبة في تخفيض بعض انواعها .

ومن الممكن ان تواجه الحكومة كثيراً من الصعوبات اذا حاولت اجراء تخفيضات على بعض النفقات في اوقات ارتفاع الاسعار كالرواتب والاجور والرواتب التقاعدية وحجم نفقات المنافع الاجتماعية ، وغالبا ما يترافق الانفاق التبذيري مع زيادة في المساحة المتاحة للفساد خاصة في فترة الانتقال من النظام الدكتاتوري الى نظام التعددية الذي تكون فيه الحكومة اكثر انفتاحا على الجمهور .

وتزداد الخطورة اذا وصل الفساد الى المستويات السياسية العليا الامر الذي يجعل السيطرة عليه في المستويات الدنيا اكثر صعوبة ، وهكذا فان السياسة المالية امامها كثير من فرص النجاح في اوقات الركود الاقتصادي ، لكن هذه الفرص تضيق في ظل اوضاع التضخم ، ومع ذلك فان السياسة المالية تكون اوفر حظاً في النجاح اذا كانت مدعومة بسياسة نقدية مناسبة وفي بعض الاحوال ، مثلاً بقاء نسب الضرائب بدون تغيير ، فان تخفيض النفقات يؤدي الى انخفاض في التانج والاستخدام لكنه يحسن ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الطلب على الاستيرادات ، واذن، فصافي الأثار الانكماشية الناتجة عن تخفيض النفقات العامة ربما يقل اذا كانت هناك امكانية لنفقات القطاع الخاص لان تعوض الانخفاض في المصروفات الحكومية.

وقد ينقلص هذا الاثر اكثر اذا كان جزء من الانخفاض في المصروفات الحكومية يركز في شراء السلع والخدمات المستوردة ، وبالتالي فان الاثر المباشر للانخفاض على الناتج المحلي سوف ينخفض بالقدر الذي يغطي أقيام السلع الاجنبية.

وفي الاحوال التي يصعب على الحكومة اجراء تخفيضات هامة في النفقات العامة قد تلجأ الى رفع مستوى الايرادات الضريبية لتمويل الزيادات المستمرة في النفقات العامة الامر الذي يؤدي الى اضرار بالغة في الحوافز المقدمة للقطاع الخاص ، ففي ظل المستويات العالية للضرائب يقل الافراد من اوقات العمل مما يؤثر سلباً على الانتاجية ، كما ان المستويات العالية للضرائب تؤدي الى عزوف القطاع الخاص عن القيام باستثمارات جديدة والابتعاد عن الاستثمارات المنتجة التي تتضمن درجة عالية من المخاطرة ، والنتيجة النهائية هي انخفاض متوسط الانتاجية في الخزين الراسمالي وبالتالي انخفاض الربحية والناتج المحلي ، ومما لاشك فيه ان هذه الزيادات سواء في الضرائب او في القروض او غيرها من مصادر التمويل تتيح للحكومة فرصة توسيع القطاع العام وما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدلات التضخم وتقليل حرية النشاط الخاص وعدم استخدام المصادر بكفاءة وبالتالي تقليل فرص النمو في الامكانات الانتاجية للاقتصاد الوطني.

وبالاضافة الى العوائق الاقتصادية التي تواجه الحكومة اثناء محاولاتها تخفيض النفقات العامة فانها تواجه صعوبات ومشاكل ادارية وسياسية ايضاً ، فالحكومة لديها ادوات محدودة لتبني استراتيجية فاعلة لتخفيض النفقات عندما تواجه نقصاً في الايرادات .

وربما تكون من اهم الاسباب هي عدم كفاية المعلومات التي توفرها الموازنة ذاتها حيال صرف التخصيصات مما يجعل الامر صعباً بالنسبة لمراقبة تنفيذ الموازنة بصورة فعالة وقد يرتب قانون الموازنة والتعليمات قيداً على قدرة الحكومة على اجراء تخفيض استراتيجي في النفقات فبعض انواع المصروفات تتمتع بالحماية والتمويل الكامل مثل الدفاع والامن وخدمة الدين وبعض البرامج والمصروفات التي تحكمها التزامات سابقة ، ورغم ان هذه النفقات تؤلف نسبة كبيرة من الموازنة الا ان نطاق تخفيضها يكون محدوداً جداً .

وهناك مشاكل تتعلق بتقديرات الدوائر الحكومية لنفقاتها فهذه الدوائر تميل دائماً الى توسيع نشاطها وغالباً ما تبالغ في طلباتها وذلك لاعتقادها من خلال التجربة ان كثيراً من مقترحاتها ستخفض اثناء المناقشة مع دائرة الموازنة وبالمقابل فان وزارة المالية وبحكم التجربة ايضاً ، تنحاز حتماً الى تخفيض الطلبات لاعتقادها ان الدوائر غالباً ما تضخم تقديراتها، وهذا مايقوي موقف دائرة الموازنة في اقناع السلطة التشريعية بان تلك التخفيضات تقتضيها مصلحة الاقتصاد الوطني.

ورغم ان قرارات وزارة المالية تاخذ بعين الاعتبار تكييف النفقات في ضوء احتياجات المجتمع ، الا انها على العموم تستند الى اعتبارات سياسية . ففي البلدان التي تشهد تغيرات متكررة في تداول السلطة مابين الاحزاب المتنافسة ، تحاول الحكومة قبل الانتخابات ان تغالي في صرف النفقات العامة بحيث تخلف تركة ثقيلة من الدين العام للحكومة التي تخلفها والتي غالباً ماتكون من احزاب المعارضة ، وعندما تخطط الحكومة لزيادة الضرائب وتخفيض النفقات لاعتبارات تتعلق بتقليل العجز في الموازنة فانها خلال مدة ولايتها تنتظر حتى بعد الانتخابات ،وحينما تكون امام الحكومة توصيات تتعلق باجراء تخفيض في ضريبة الدخل واقتراح ضريبة جديدة مثلاً ضريبة القيمة المضافة، فانها توافق على المقترح الاول بينما تؤجل النظر بالمقترح الاخر الى مابعد الانتخابات .

ويلعب النظام السياسي والدستوري دوراً هاماً في نجاح ستراتيجية تخفيض النفقات لغرض تقليص حجم العجز المالي . ففي الدول التي يحكمها تحالف متعدد الاحزاب كما في العراق وايطاليا يصعب الحصول على اجماع بشان اجراءات التقشف المؤلمة سياسياً . ولكن على العكس من ذلك ، فان الحكومة التي يؤلفها حزب واحد كما في بريطانيا واليابان ، او الحكومة التي يؤلفها حزبان كما في المانيا تكون اكثر فاعلية في وضع عجز الموازنة تحت السيطرة .

ومما تقدم يمكن استخلاص حقيقتين :

الاولى ان اهداف تخفيض النفقات مالم تكن مشتقة من تحليل السياسة المالية والدراسات المتعلقة بها ، فان هذا التخفيض لن يحقق اهدافه في تقليل الهدر بل على العكس من ذلك فقد يزيد من عدم الكفاءة وتقليل نوعية الخدمات، اما الحقيقة الثانية وهي الاهم فهي ضرورة وجود الرغبة السياسية والجماعية في تخفيض النفقات العامة .

غير انه لايمكن لهذه الرغبة ان تترجم الى عمل ملموس بدون وجود الية مناسبة تشتغل بشكل مناسب ، فالرغبة والالية تسيران معاً ، وقد لايكون كافياً ايضا لنجاح ستراتيجية تخفيض النفقات وجود وزارة قوية تتمتع بوزن سياسي مهم، بل المهم ان كل واحد من اعضاء الوزارة يجب ان يفكر اولا بكونه طرفاً في المسؤولية الجماعية وثانياً كمسؤول عن وزارة بعينها لكي تضمن تلك الستراتيجية الدعم المطلوب من البرلمان.

ـ أدارة المخاطر المصرفية ـ

RISK MANAGEMENT BANKING

محمود البرزنجي
مستشار بنك التنمية

ان موضوع أدارة المخاطر اصبح محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية أو السلطات النقدية بل ايضاً أستحوذ على اهتمام المؤسسات المالية ومجموعة العشر والتي تعتبر هي المنظمة الاساسية للعولمة المالية والداعمة الأساسية لها... وبالأخص منها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، لذلك فأن أدارة المخاطر المصرفية أصبحت من الموضوعات الأساسية التي ركز عليها أصحاب الشأن من المصرفيين والسلطات الرقابية .

لذلك فأن اللجنة المذكورة قامت بدراسة وتحليل أسباب الأزمات المصرفية التي عصفت بمعظم دول العالم وأتضح بأن من أهم أسباب تلك الأزمات هي :-

* عدم امكانية هذه المؤسسات من أدارة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها .
* ضعف الرقابة الداخلية والخارجية

فقد ركزت على معالجة الأسباب التي أدت الى تلك الأزمات ضمان قوة المصارف وبالأخص في أعقاب توالي الأزمات المالية أعتباراً من عام (١٩٩٤) والتي عصفت في المكسيك وأنتهاءً بالأرجنتين ، كل هذه الأزمات أثارت أهتمام المؤسسات المالية والمصرفية مماجعلها أن تقوم بدراسة وتحليل أسباب هذه الأزمات للوقوف على تلك الأسباب ومن بعدها وضع الحلول الناجحة لها ، ومن خلال تلك الدراسات تبين أن السبب في ذلك يرجع الى أرتفاع حدة المخاطر المصرفية التي تواجهها المؤسسات المالية وعدم السيطرة عليها من خلال ضعف الرقابة والأدارة لها وتغيرات أسعار الفائدة .

وعلى هذا الأساس فأنه ينبغي للقائمين على المؤسسات المصرفية أن يضعوا نصب أعينهم وضع ستراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة الا وهي ظاهرة أرتفاع حدة المخاطر المصرفية ووضع الأجراءات المناسبة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وأجراءات التخفيض والأبلاغ عنها والتحكم فيها . ولهذا فأن هناك مخاطر واضحة قد ظهرت وتبينت أثارها في الميزانية العمومية للمصارف ولغرض الأستجابة لها فأن المصارف قد حاولت جادة على التركيز بشكل شمولي على نظم رقابة وأدارة المخاطر ، وصياغة أستراتيجيات خاصة بها لغرض تحقيق أهدافها المصرفية والتقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر والأبلاغ عنها والتحكم فيها .

ومن هذا المنطلق فأن أدارة المخاطر أصبحت تمثل حجر الزاوية فيما يتعلق بممارسات الصيرفة الواسعة وتطبيقاتها ومن خلال ذلك وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة تعديلات أساسية على أتفاقية بازل رقم (١) الصادرة عام (١٩٨٨) والتي ألزمت المصارف بالأحتفاظ بمعدل كفاية راس المال لايقل عن (٨ %) وذلك لتغطية مخاطر الائتمان .

وعلى هذا الأساس فانه بأمكاننا أن نحدد العناصر الرئيسية والفعالة لأدارة المخاطر ومنها :-

١- دور فعال لمجالس أدارات المصارف والأدارة العليا حيث ينبغي عليها وضع السياسات والستراتيجات المتعلقة بأدارة المخاطر .
٢- قياس المخاطر وتقييمها بهدف فهم هذه المخاطر وتأثيرها على المصرف .
٣- مراقبة المخاطر وتحديد أكثر المواقع تعرضاً لتلك المخاطر .
٤- الجهة التي تتولى أدارة المخاطر يجب أن تتمتع بالأستقلالية وأن يكون لديها الصلاحيات والخبرات لتمكينها من القيام بدورها .
٥- توفر الأدارة السليمة نظراً لأن معظم المصارف سواء كانت تقليدية أم تعمل وفقاً لأحكام الشريعة فأنها تعتمد بالدرجة الأساس على ودائع الجمهور بمختلف أشكالها وتعتبر مصدر رئيسي من مصادر أموالها .

إتحاد المصارف العربية
الأمانة العامة - إدارة الدراسات والبحوث

تطورات القطاعات المصرفية العربية

حتى نهاية الفصل الاول 2014

١. تطورات القطاع المصرفي العربي

بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي العربي بنهاية العام ٢٠١٢ حوالي ٢,٦ ترليون دولار محققة نسبة نمو ٦% عن نهاية العام ٢٠١١ . كما بلغت الودائع المجمعة حوالي ١,٦٥ ترليون و القروض حوالي ١,٤٢ ترليون .و بلغت حقوق الملكية حوالي ٣١٠ مليار دولار . و بالنسبة للعام ٢٠١٣ ، فقد بلغت المودوات حوالي ٢,٨٥ ترليون دولار (محققة نسبة نمو حوالي ١٠%) ، و الودائع حوالي ١,٨٠ ترليون دولار ، و القروض حوالي ١,٥٦ ترليون دولار ، و حقوق الملكية حوالي ٣٣٠ مليار دولار .

أما بالنسبة للعام الحالي ، فتشير البيانات المتوفرة حتى نهاية الفصل الأول من العام ، الى تخطي موجودات القطاع المصرفي العربي عتبة ٣ ترليون دولار ، بزيادة حوالي ٤% عن نهاية العام ٢٠١٣ ..

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي العربي (مليار دولار)

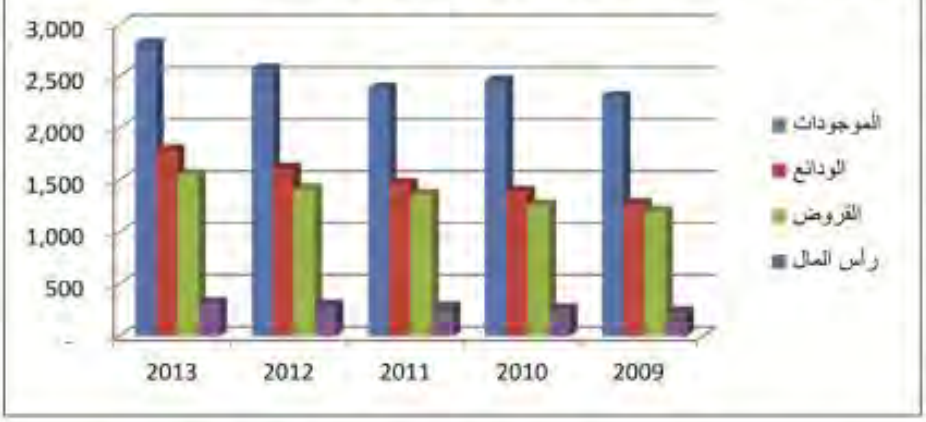

يبلغ عدد المؤسسات المصرفية العربية حوالي ٤٣٠ مؤسسة ، و تزيد موجوداتها المجمعة عن حجم الإقتصاد العربي حيث تقدر بحوالي ١٠٤% من الناتج المحلي الإجمالي ، كما و تستند الى قاعدة ودائع تعادل حوالي ٦٥% من حجم الإقتصاد العربي . كذلك نشير الى ان نسبة نمو موجودات القطاع المصرفي العربي المحققة خلال عام ٢٠١٣ (و التي بلغت حوالي ١٠%) قابلها متوسط نسبة نمو للإقتصاد العربي ككل بحوالي ٣,٤% . اي إن نسبة نمو القطاع المصرفي العربي قد قاربت ثلاثة أضعاف نسبة النمو الاقتصاد العربي .

رسم بياني 2: مقارنة تطور حجم القطاع المصرفي العربي بحجم الاقتصاد العربي (مليار دولار)

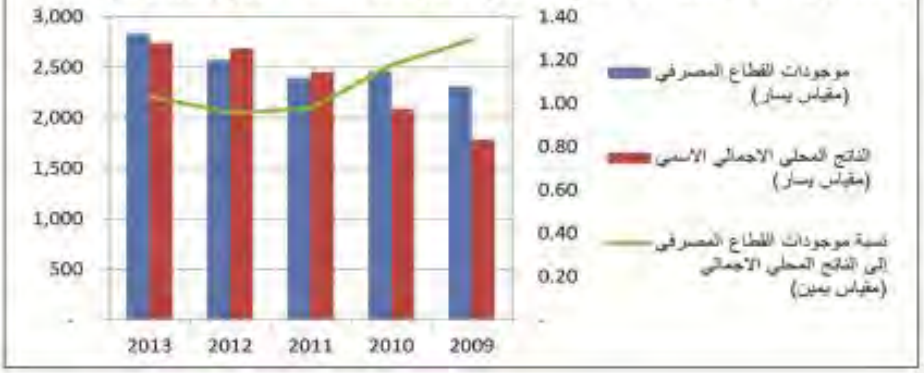

٢. ترتيب القطاعات المصرفية العربية من حيث الموجودات

يحتل القطاع المصرفي الإماراتي المرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية العربية بالنسبة لحجم الموجودات و هو احد قطاعين مصرفيين عربيين تفوق موجوداتهما نصف ترليون دولار .

و قد بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي حوالي ٥٩٤,١ مليار دولار بنهاية الفصل الأول من العام ٢٠١٤ ، تلاه القطاع المصرفي السعودي بموجودات مجمعة بلغت حوالي ٥٣٠,٨ مليار دولار ، فالقطري (حوالي ٢٦١,٦ مليار دولار) ، فالمصري (حوالي ٢٥٤,٣) ، فالكويتي (حوالي ١٩٢,٧ مليار دولار) ، فالبحريني (حوالي ١٩٢,٦ مليار دولار) ، فاللبناني (حوالي ١٦٦,٥ مليار دولار) ، فالمغربي (حوالي ١٣٣,٢ مليار دولار) .مع الإشارة الى أن موجودات القطاع المصرفي العراقي قد بلغت حوالي ١٩٥,٤ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٣ ، وموجودات القطاع المصرفي الجزائري قد بلغت حوالي ١٣٠,٥ مليار دولار بنهاية العام المذكور .

و يلي تلك القطاعات من حيث الترتيب ، القطاع المصرفي الليبي و الذي بلغت موجوداته المجمعة بنهاية الفصل الأول من العام ٢٠١٤ حوالي ٧٦,٢ مليار دولار ، فالعماني (حوالي ٦٢,٥ مليار دولار) ، فالأردني (حوالي ٦١,٠ مليار دولار) ، فالتونسي (حوالي ٤٨,٨ مليار دولار ـ نهاية شهر فبراير / شباط ٢٠١٤) ، فالسوداني (حوالي ١٤,٢ مليار دولار) ، فاليمني (حوالي ١٢,٩ مليار دولار) ، فالفلسطيني (حوالي ١١,٥ مليار دولار) ، فالموريتاني (حوالي ٢,٣ مليار دولار) . يُظهر الرسم البياني رقم ٣ الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع موجودات القطاع المصرفي العربي بنهاية العام ٢٠١٣ .

٣. سجل القطاع المصرفي العربي بشكل عام نسب نمو جيدة جداً خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من التفاوت في أداء القطاعات المصرفية العربية منذ عام ٢٠١١ و ذلك بحسب التأثر بالتطورات السياسية و الأمنية و الإقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية.

فبالنسبة لمصارف دول الخليج العربية، تظهر الأرقام نسب نمو عالية في الموجودات، حيث زادت أصول المصارف الإماراتية (مقيمة بالدولار الأمريكي) بـ ٣,٥٢ % عام ٢٠١١، ٧,٧٩% عام ٢٠١٢، و ١٣,٠١% عام ٢٠١٣، و ٧,٦٣% خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٤، و أصول المصارف السعودية بنسبة ٩,١٣% ، و ١٢,٢٨% ، ٩,١٨% ، و ٥,١٤% على التوالي، و أصول المصارف العمانية بـ ١٧,٦٤% ، ١٣,٨٨% ، ٦,٦٤% ، و ٧,٣٢% على التوالي، و أصول المصارف القطرية بـ ٢١,٤٩% ، ١٨,١٨% ، ١١,٦٣% ، و ٣,٩٦% على التوالي، و أصول المصارف الكويتية بـ ٨,٠٥% ، ٥,٧٧% ، ٨,٤٣% ، و ٥,٥٢% على التوالي. أما القطاع المصرفي البحريني، ففي مقابل تحقيق إنخفاض في موجوداته بنسبة ١١,٢٨% خلال العام ٢٠١١ و بنسبة ٥,٤٨% خلال العام ٢٠١٢، فقد نمت تلك الموجودات بنسبة ٣,٠٥% خلال عام ٢٠١٣، و بنسبة ٠,٣٣% خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٤.

رسم بياني 3: الحصة السوقية للقطاعات المصرفية العربية من مجموع القطاع المصرفي العربي - 2013 (%)

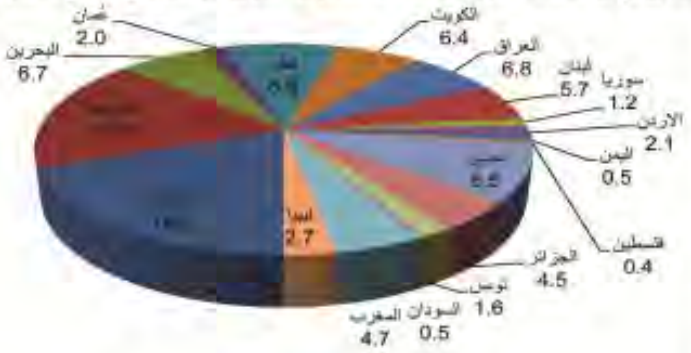

و حققت المصارف المغربية نسبة نمو بلغت ١٠,٢١% خلال ٢٠١١ و ٢,٢٣ % خلال ٢٠١٢ و ٧,٣٩% عام ٢٠١٣، مقابل إنخفاض بـ ١,٥% خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٤، و المصارف الجزائرية حققت نسبة نمو ١٠,٢٢% خلال عام ٢٠١١ و ٦,٥٥% خلال ٢٠١٢ و ٥,٥٥% خلال عام ٢٠١٣ (لا يوجد بيانات عن العام ٢٠١٤)، و المصارف الموريتانية نسبة ٣٩,١٣% خلال ٢٠١١، و ٦,١٤% خلال ٢٠١٢ و ٩,٥٨% خلال ٢٠١٣، و ٢,٧٣% خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٤. أما المصارف التونسية فقد سجلت نسبة نمو بلغت ٧,٤٤% خلال العام ٢٠١١، مقابل إستقرار خلال ٢٠١٢، لتعود و ترتفع بنسبة ٦,٠٩% خلال عام ٢٠١٣، و بنسبة ٦,١٩% خلال أول شهرين من عام ٢٠١٤. و سجلت المصارف الليبية نسبة نمو ٨,٠٣% خلال عام ٢٠١١ و ١٧,١٩% خلال ٢٠١٢ و ١٨,٩٥% خلال عام ٢٠١٣، لتنخفض بنسبة ٢,٩٦% خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٤.

و مقابل إنخفاض بنسبة ٨,٦٨% حققتها المصارف اليمنية خلال عام ٢٠١١، فقد سجلت نمواً بلغ ٢٨,٢٥% خلال ٢٠١٢ و ٢١,٩٦% حتى نهاية العام ٢٠١٣، و إستقراراً خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٤. أما لبنان، فقد نمت مصارفه بـ ٩,٠٤% ، و ٨,٠٤% ، ٧,٢١% على التوالي، و الأردن سجلت مصارفه نسبة نمو ٧,٧٦% ، و ٤,٢٢% ، ٨,٩٨% ، و ١,٢٥% على التوالي، و سجلت مصارف فلسطين نسبة نمو ٦,١٦% ، ٧,٦٤% ، ١١,٣٧% ، و ٢,٢٩% على التوالي.

و أخيراً، فقد سجلت موجودات المصارف العراقية نسبة نمو سلبية بـ ٦٤,٥٥% خلال العام ٢٠١١ (و يعود هذا الأمر الى إنخفاض في موجودات مصرفي الرافدين و الرشيد نتيجة إعادة تقييم لها)، لتعود و تنمو بنسبة ٦٢,٩٤% خلال عام ٢٠١٢ و بنسبة ٢٠,٢٩% خلال العام ٢٠١٣ (لا يوجد بيانات عن العام ٢٠١٤).

جدول 1: البيانات المالية للقطاعات المصرفية العربية (مليار دولار)

	الموجودات			الودائع			القروض			حقوق الملكية		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014	2012	2013	2014
الإمارات	488.2	552.0	594.1	318.2	348.5	362.9	299.5	320.8	355.2	75.3	73.1	78.6
السعودية	462.4	504.9	530.8	336.2	373.9	393.1	326.0	373.1	393.3	64.8	69.7	71.6
البحرين	186.3	192.0	192.6	56.5	67.2	67.2	68.9	77.0	78.9	27.2	36.6	27.6
عمان	54.6	58.2	62.5	24.1	26.4	27.7	37.3	39.5	40.6	7.1	7.9	7.5
قطر	225.4	251.6	261.6	125.8	150.7	159.6	140.1	158.8	163.8	29.0	31.5	33.7
الكويت	168.4	182.6	192.7	102.0	110.8	114.9	109.7	115.7	118.4	23.5	24.8	25.8
العراق	162.4	195.4	غ.م.	54.7	60.2	غ.م.	23.5	25.0	غ.م.	9.7	7.4	غ.م.
لبنان	151.9	162.8	166.5	125.0	136.2	136.6	69.0	79.2	80.6	12.6	14.2	14.5
سوريا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
الأردن	55.3	60.3	61.0	30.6	33.4	34.2	35.3	40.2	40.1	8.2	8.7	9.1
اليمن	10.6	12.9	12.9	8.4	10.4	10.3	5.8	8.3	8.6	0.9	1.0	1.1
فلسطين	10.1	11.2	11.5	7.2	8.0	8.2	4.2	4.4	4.6	1.3	1.4	1.4
مصر	226.0	243.1	254.3	169.3	189.3	194.4	83.8	79.4	81.0	15.4	16.4	17.8
الجزائر	123.6	130.5	غ.م.	85.7	91.4	غ.م.	72.8	82.0	غ.م.	8.5	9.2	غ.م.
تونس	43.3	45.9	48.8	26.3	28.5	30.3	32.4	33.7	35.8	5.9	6.4	6.8
السودان	11.2	13.6	14.2	6.6	7.7	8.4	6.3	7.9	8.2	1.8	2.3	2.4
المغرب	126.0	135.3	133.2	89.9	95.9	93.6	89.9	96.5	95.9	9.6	10.8	10.7
ليبيا	66.0	78.5	76.2	53.3	66.7	63.2	12.6	14.5	14.6	3.7	3.4	3.7
موريتانيا	2.0	2.2	2.3	1.0	1.1	1.2	1.3	1.4	1.4	0.6	0.7	0.6
المجموع	**2,573.6**	**2,822.5**	**2,615.1**	**1,620.7**	**1,795.9**	**1,705.7**	**1,418.3**	**1,556.3**	**1,521.0**	**305.2**	**325.6**	**313.0**

المصدر: المصارف المركزية العربية (أرقام الإمارات العربية، السعودية، البحرين، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، الأردن، اليمن، فلسطين، مصر، السودان، المغرب، ليبيا، وموريتانيا لغاية شهر مارس/آذار 2014، أرقام تونس لغاية شهر فبراير/شباط 2014، أرقام العراق والجزائر لغاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2013)

Union of Arab Banks - Research Department
Email: research@uabonline.org
Phone: (961) 1 736555

رابطة المصارف العراقية الخاصة .. بين النظرية والتطبيق

المحامي
محمد موسى حسين الخضوري
المستشار القانوني
رابطة المصارف الخاصة

اولاً - التكييف القانوني للرابطة

ان رابطة المصارف الخاصة من منظمات المجتمع المدني غير الحكومية ذات النفع العام، الخاضعة لاحكام قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، حيث تم اعادة تسجيلها للظروف التي تستدعي ذلك، وسجلت لدى دائرة منظمات غير الحكومية بالعدد (٥٧٦) وتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ واصدرت لها شهادة المرقمة (٤٢٧٠٢ ID).

ثانياً - خصائصها

لها شخصية معنوية واستقلال مالي واداري، وتسعى لخدمة اهدافها بالطرق السلمية والديمقراطية، وليس من غايتها الربح المادي، او ممارسة الاعمال التجارية لتحقيق الارباح ولا تميز على اساس الجنس او العرق او الدين او الطائفة، وتمتنع عن الاستقطاب السياسي وتلتزم بتطبيق الانظمة والتعليمات واحكام القانون، وتهتم وتعتني بوجه خاص بالمصارف الخاصة في العراق حيث وجدت من اجلها لكونها الشريان المغذي لجسد الدولة والافراد اضافة الى المصارف الحكومية التي تمدهم بالسيولة النقدية في سبيل الاستثمار والانعاش الاقتصادي، ويحضر عليها ان تتبنى اهدافاً واعمالاً مضرة بالدولة او القيام بانشطة تخالف الدستور والقوانين والتعليمات المرعية.

ثالثاً - اهدافها

من اهداف الرابطة توثيق اواصر التعاون بين اعضائها، وتمثيل المصارف الخاصة والمؤسسات المالية التابعة لها، ونشر الوعي والثقافة المصرفية، واقامة الدورات الدراسية والتدريبية والندوات الاقتصادية، وحل النزاعات التي تنشأ بين المصارف ومنتسبيها واعداد البحوث والدراسات المصرفية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق اهدافها، وتشكيل اللجان للبت في المواضيع التي تخص المصارف، واصدار النشرات والمجلات المصرفية لزيادة الوعي والثقافة المصرفية، وغيرها من الاغراض والاهداف التي تؤدي الى زيادة الوعي والثقافة المصرفية.

رابعاً - ادارة الرابطة واختصاصات الهيئة الادارية فيها

١- الهيئة العامة في الرابطة، اعلى سلطة في الرابطة، تضم الاعضاء العاملين والمشاركين وفقاً للنظام الداخلي لها المعمول به حالياً.

٢- يترأس اجتماعات الهيئة العامة (رئيس الهيئة الادارية) او نائبه وعند غيابهما تختار الهيئة العامة رئيساً للاجتماع من اكبر الاعضاء الحاضرين سناً.

٣- تكون الهيئة الادارية في الرابطة السلطة التنفيذية لتحقيق اهدافها وتنفيذ اغراض وقرارات الهيئة العامة، وتتكون من (٩) اعضاء (٣) منهم احتياط، ويتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة.

٤- كما تنتخب الهيئة الادارية من بين اعضائها (رئيساً للرابطة) ونائباً للرئيس والصوول المالي.

٥- للهيئة الادارية تعيين المدير التنفيذي من ذوي الخبرة في الاعمال المصرفية ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لتمشية اعمال الرابطة، وتحديد اجوره وقبول استقالته او انهاء خدماته.

٦- يكون اعضاء الهيئة الادارية من العراقيين العاملين في المصارف الخاصة او تكون مدة العضوية سنتان قابلة للتجديد.

٧- يجب ان يكون ممثلي المصارف الاعضاء في الهيئة الادارية بدرجة لا تقل عن مدير مفوض او نائبه او المعاون او المستشار، فيما تكون وظيفة رئيس الرابطة أو نائب الرئيس او المسؤول المالي بدرجة مدير مفوض حصراً.

٨- تطبق احكام قانون العمل النافذ فيما يتعلق بتحديد الرواتب والمكافآت ومنح الزيادات السنوية وقبول الاستقالات او انهاء الخدمات.

٩- تشكيل اللجان الفنية المتخصصة (الدائمية والموقتة) وتحديد واجباتها.

١٠- وضع الميزانية السنوية التخمينية للمصروفات والايرادات الخاصة بالرابطة، والمصادقة على كشف حسابات المصروفات والايرادات الخاصة بها.

وغيرها من الامور الواردة في النظام الداخلي.

السؤال ؟ هل ان النظام الداخلي الذي كان قد وضع وتمت كتابته من قبل الهيئة الادارية السابقة ومن معها قد تم تنفيذ احكامه حصراً بشكل يتفق مع المصلحة العامة ومصلحة الرابطة ؟

١١- وبناءً على ما تقدم ينبغي تعديل النظام برمته بما يتفق وتطور العمل في الرابطة والمصارف الخاصة المنظمة اليها وباشراف البنك المركزي العراقي لكونه الرقيب على اعمال هذع المصارف، وباعتباره الجهة القطاعية لها.

١٢- الشيء المهم في هذا البحث والذي ينبغي دراسته وتحقيقه لحسن تنفيذ عمل المصارف والرابطة هو الآتي :-

١- جعل للهيئة العامة رئيساً ونائبين له تحت اسم (الامين العام) ليتولى ادارة هذه المنظمة بالاضافة الى النائبين يعملون معه حضورياً او في حالة غيابه لأي سبب كان.

لغرض جعل للهيئة العامة كيان قانوني يتسع ليضع الهيئة الادارية تحت ادارته ورقابته وليس العكس، ويكون للأمين العام الموقع الداخلي والدولي بما يتناسب وهذه الوظيفة ومكانتها الاقتصادية الدولية.

٢- جعل حق الاعتراض على الوقائع القانونية والمصرفية والادارية مقبولاً من قبل عضو واحد دفاعاً عن الحقوق المعصومة التي لا يبت فيها وللقضاء حق الفصل في تلك النزاعات الشخصية.

٣- وضع قواعد خدمة تتفق مع احكام القانون وحقوق المنتسب والرابطة وبشكل دقيق.

٤- العمل بقانون العمل النافذ فيما يتعلق بحقوق المنتسب في الاجازات الاعتيادية والمرضية وما يترتب عليها من آثار.

٥- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً كل ستة أشهر (اجتماعاً الزامياً) للوقوف على مراحل عمل الرابطة وانجازاتها، ويجوز للهيئة عقد اجتماعاً استثنائياً عند الضرورة ولامور تستدعي ذلك وعلى ان يرأس هذه الاجتماعات الامين العام او نائبيه عند غيابه.

٦- تشكيل لجنة قانونية مصرفية للنظر في الخلافات والنزاعات التي تحصل في الرابطة او المصارف التابعة لها للبت فيها او احالتها الى القضاء ان تعذر حلها.

٧- تجتمع الهيئة الادارية مرتين في الشهر (أي كل خمسة عشر يوماً) لبحث اعمال الرابطة والمستجدات الحاصلة فيها، ويكون الاجتماع يقتصر على اعضاء الهيئة فقط الا اذا كانت هناك اسباب تستدعي دخول اشخاص آخرين وبموافقة رئيس الهيئة.

٨- تجري الانتخابات بشأن التعيينات في الهيئة العامة او الهيئة الادارية بحضور قاض او محام بذلك.

٩- تنظم صلاحيات (الامين العام ونوابه، ورئيس الهيئة الادارية ونائبه) وفق ضوابط قانونية لا يجوز تجاوزها، على ان يكون للأمين العام السلطة الرئاسية.

١٠- تعتبر النصوص الواردة في هذا التقرير مختصرة قابلة للاضافة والتعديل والتبديل عند الكتابة والتنظيم.

ولاجل ما تقدم وقعت هذه المقترحات من قبلنا لحسن تنفيذ العمل

مع التقدير ..

المصرف المتحد للإستثمار

الشريك الدائم

مهند قاسم
المدير المفوض

فاضل جاسم الدباس
رئيس مجلس الادارة

العراق ـ بغداد ـ حي الوحدة ـ ساحة الواثق

United Bank for Investment in Iraq
www.unitedbank.iq.net

العلاقات الإقتصادية والمالية الاوربية ـ العربية
الواقع ..... والآفاق

د.صادق راشد الشمري
المدير المفوض للمصرف الوطني الاسلامي
عضو الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

الجزء الثاني والاخير

وعليه، فإن آليات(بريتون وودز) القديمة وما حدث بها من معالجات جزئية ومبتورة لم تعد تنفع في مواجهة هذا الوضع المتأزم إذ ان حالات الفوضى والركود والبطالة المستشرية في معظم المجتمعات وحالات الفقر المدقع والحروب النقدية والتجارية السائدة حاليا في الاقتصاد العالمي تنطوي على تكلفة واخطار وحرائق يكتوي بها معظم شعوب العالم، حيث ان هذه المشكلات والمخاطر اثرت على جميع دول العالم وإن كانت بحالات مختلفة، وعليه فان من مصلحة الجميع وخصوصا دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط وعمقها دول الخليج العربية ان تقوم بخلق نظام اقتصادي جديد تتوافر فيه آليات جديدة ومبتكرة وتكون أكثر توازنا وعدلا وبالتالي تعكس مصالح واحتياجات المجتمعات للتنمية والعدل والأمن والاستقرار على ان تكون هذه الآليات على مبادىء التكافؤ بين الدول واحترام إرادة الشعوب وحقها في اختيار طريقها الانساني وتقدمها الإجتماعي.

وبما ان المشكلات الاقتصادية البنيوية لمعظم اقتصادات العالم وعلى رأسها الدول الصناعية الكبرى والمؤثرة في الاقتصاد العالمي تتمثل في:

١-ارتفاع معدلات البطالة.....
٢-ارتفاع معدلات التضخم.....
٣-سوء توزيع الدخول والثروات...
٤-ارتفاع معدلات العجز البنيوي للميزانيات المالية، وما ينجم عن ذلك من آثار سلبية لا يقتصر اثرها على ذات الدول وانما ينتقل لمختلف دول العالم.
٥-عدم فاعلية آليات السوق المتمثلة باستخدام اسعار الفائدة واعتماد النقد كسلعة وليس وسيلة للتبادل ومخزنا للقيم وأداة للوفاء. من هنا بدأ التركيز على منتجات مصرفية تمويلية بعيدة عن التعاطي بالفائدة (لا أخذا ولا عطاءا) كالمشاركات او المضاربات والمرابحات والإجارة وبيع السلم وعقود الاستصناع.
٦-عدم فاعلية آليات التعليم والتدريب في تحديث المنظومة التعليمية والسلوكية للمجتمعات، لكون ان الاركان الاساسية لاي اقتصاد يفترض ان يتمثل في الملكية المتنوعة اي لا يقتصر على نوع واحد من الاستثمار بل تنوع محافظها الاستثمارية، لكونها تتمثل في موجودات حقيقية ومرتقبة بعمليات تشغيلية ذات مردود جيد للاقتصاد وتفعيله ومربوطة بمشروعات اقتصادية ذات جدوى اقتصادية، كما تحتاج الدول الى تنوع مصادر دخولها بعد الاعتماد على الصادرات لمنتجات تتعرض بطبيعتها لتقلبات الدورات الاقتصادية..

المطلوب:

- زيادة الثقة المتبادلة بين دول البحر الأبيض المتوسط وعمقها دول الخليج العربية وبين دول الاتحاد الأوربي وعلى رأسها فرنسا والمانيا وتعزيز التعاون في العديد من المجالات سواء كانت اقتصادية واجتماعية حضارية وثقافية وتجارية وبالتالي سؤدي الى زيادة تعزيز الامن والتعاون الابراغ ماتي.
- ان التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي بين دول الاتحاد الأوربي وبين دول حوض البحر المتوسط وعمقها دول الخليج العربية سيلعب دورا هاما وحيويا في تعزيز ثقة السوق وكذلك الحفاظ على الاستقرار المالي واستدامت الاقتصاد في المنطقة.
-ان دول البحر المتوسط وعمقها دول الخليج العربية تحمل إمكانات هائلة ويمكن ان تصبح اهم مناطق التنمية الاقتصادية العالمية في ضوء المميزات والخصائص المتوفرة في دول هذه المنطقة والآفاق الرحبة للتعاون في جميع المجالات (اقتصادية ،تجارية،مالية،حضارية) ومن هذا المنطلق ينبغي تنسيق سيسات الاقتصاد الكلي سواءكانا منفردة او عن طريق المزج بين اكثر من سياسة معا في ان واحد وما يتعلق منه في السياسة المالية والخاصة بموضوع الضرائب والكمارك في السلع(الصادرات والواردات) وكذا في سياسات التجارة الخارجية بما يؤثر في معدلات سعر الصرف في التجارة في طرق غير المباشرة وسياسات الدخول الخاصة لاجور العمالة وتبادل الخبرات كالتنمية والإصلاح وتوسيع الاتفاقيات ودفع تحرير التجارة والاستثمار قدما لذلك فان مؤتمرنا هذا يحدون الامل من اجل تحقيق الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية على مختلف الصعد وكذلك تدعيم التعاون المالي والاقتصادي وتعزيز وضع دول حوض البحر المتوسط وعمقها دول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي
- ان الهياكل المالية والاقتصادية العالمية يجب إصلاحها كليا في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية بدعوة الى الدول الأكثر ثراءا الى توجية نسبة معينة من عوائدها لعمليات التحفيز المالي والاقتصادي لمساعدة الدول الفقيرة والدول النامية وهذا بالتأكيد سيخلق الفجوة الكبيرة بين الدول ذات الدخول العالية وبين الدول الفقيرة وسيحسن البيئة الاجتماعية والحضارية والثقافية والاقتصادية لهذه الدول باعتبار ان كل العلوم هي إنسانية وعليه يتطلب الاهتمام أكثر في شمول مختلف شرائح المجتمع بتثمار التنمية من خلال التسيق والتحفيز لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة والحرص على تمويلها وتجنب الهدر في استخدام الموارد التي هي محدودة ونادرة في طبيعتها، كما ان التأكيد على ضرورة الترشيد في استخدام هذه الموارد لكي تتمكن اقتصادات هذه البلدان من تعزيز قدرة اقتصادياتها الناشئة على مواجهة الصعوبات وضمان استدامة سياساتها الاقتصادية في تحقيق معدلات نمو مرغوبة وتحسين مستمر في مستويات معيشة مواطنيها وبالتالي تعزيز التنمية المشتركة.

لا بد لي ان اختم هذه الورقة بالذهاب الى القول بأننا لا نعيش في عالم تسوده الجزر المنفصلة بل في عالم متشابك سريع الحركة في طرف منه الولايات المتحدة الأمريكية وفي الطرف الأخر منه دول ومجموعات اقليمية تحاول العمل سوية ومع الدول النامية في صياغة نظام دولي مبني على المشاركة الجادة وتحقيق المصالح الوطنية والقومية بصورة متوازنة للجميع ومن هنا تبرز أهمية التعاون الأوروبي - العربي في العمل سوية للمساهمة في بناء نظام دولي سياسي واقتصادي جديد مبني على العدل والسلام الحقيقيين.

مراقب الإمتثال ... بين المطرقة و السندان

عضيد شباع عواد
المصرف الوطني الاسلامي

كشفت الأزمات التي شهدها القطاع المالي خلال العقود الماضية عن مجموعة من الإخفاقات في النظام المصرفي العالمي و التي ترشحت عن إفرازات عوامل عديدة منها الإختلال في النظام الإقتصادي الدولي وضعف البنية التنظيمية للنظام المصرفي مع بيئة تميزت بتحديات العولمة و التدويل وتحرير الخدمات المالية و التي إنعكست آثارها على مجمل النشاط الإقتصادي العالمي..

و في ظل تلك التحديات و مع إشتداد المنافسة و تزايد حدة المخاطر المصرفية ، برزت مفاهيم مصرفية جديدة من خلال مقررات لجنة بازل (١) و (٢) و (٣) أو من خلال مفاهيم و معايير وليدة حاجة التطور المصرفي ، و منها (الإحتياطي القانوني ، كفاية رأس المال ، المخاطر المصرفية ، معايير قياس الأداء ، الحوكمة ، مراقب الإمتثال ، غسل الأموال ...) و غيرها من المفاهيم و المعايير التي إستهدفت بناء قاعدة مصرفية متينة و إعادة تصويب بوصلة العمل المصرفي بما يعزز ثقة المتعاملين و إيجاد التوازن بين تحقيق الوفر المالي و معايير تحسين معدلات الأداء المصرفي و بما يضمن سلامة العمل المصرفي و ديمومته في البقاء والإستمرار .

وقد حظيت تلك المفاهيم بإهتمام جهات مصرفية عديدة و في مقدمتها المصارف الغربية و التي حققت نتائج أعمالها خطوات واضحة و إيجابية من خلال الإلتزام بتطبيق تلك المعايير الجديدة من خلال تطوير أدواتها التمويلية و الإستثمارية و تجنب المخاطر الناجمة عنها و تحقيق أداء فعال و مستوى توظيفي مرتفع يتوافق مع أهدافها الإستيراتيجية .

كما إن هذا التطور الكمي و النوعي الكبير الذي حدث أولاً في الدول المتقدمة و في المصارف العالمية الكبيرة قد تم تطبيقه بإسلوب التدرج الزمني و حسب مراحل زمنية و برامج تنفيذية منظمة إستغرقت سنوات عديدة ، حيث سبقتها خطوات اخرى إستهدفت خلق الأرضية المناسبة و رسم الآليات المناسبة لنجاح تطبيق تلك المعايير من خلال تطوير البنية التنظيمية للمؤسسات المصرفية مع نشر و تعميق الثقافة المصرفية المؤسسية و المجتمعية لإستيعاب مستجدات التطورات الحديثة و ضمان نجاحها .

أما في العراق فقد جاءت مواد قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ و التعليمات اللاحقة له و هي تحمل في طياتها صورة مستنسخة من نفس تلك المعايير و المفاهيم و الإجراءات و السياسات الواجب تنفيذها من قبل المصارف العراقية و بدفعة واحدة ، و لا شك ان في ظاهر ذلك يمثل المعادل الموضوعي لإختزال الزمن والإرتقاء بالنظام المصرفي العراقي الى مستوى التحديات و مواكبة التطور المصرفي العالمي وفق معايير و نظم مصرفية متطورة و على أسس حديثة ، إلا أن حقيقة الأمر تؤكد إن تلك الإجراءات تمثل نوعاً من القفز على حقائق الواقع ، فالعراق قد شهد وعلى مر أكثر من ثلاث عقود مضت أحداث مدمرة جعلته يدور داخل مربع اضلاعه تحمل عناوين (حرب - حصار - إحتلال - دمار) و التي لازالت آثارها مستمرة و قد إنقطع البلد خلالها عن العالم الخارجي و أصابت كافة قطاعاته بإختلالات هيكلية مزمنة من الجمود و التصدع و التخلف جعلت من تطبيق تلك المفاهيم لحزمة واحدة أمراً مستبعداً في بيئة تفتقر بنيتها الأساسية الى أبسط مقومات نظم البناء و الصيرورة ، مما يستلزم أولاً إعادة ترتيب البيت المصرفي العراقي و على خطوات زمنية واقعية .

فمثلاً وظيفة (مراقب الإمتثال) و التي إستحدثت في بداية الأمر في كبريات المصارف الغربية بناءاً على إرادة ذاتية من مالكي تلك المصارف و إدارتها العليا بعد ان توفرت القناعة التامة بأهمية وجود موظف مختص (أو إدارة مختصة) في إطار الهيكل التنظيمي لمؤسساتهم المصرفية تعنى بشؤون مراقبة و رصد إمتثال لا المعاملات اليومية والسياسات و الإجراءات التنفيذية للقوانين والتعليمات المصرفية و التأكد من وجود معالجات سريعة و فعالة لمخاطر عدم الإمتثال و درء المخاطر المصرفية مع تقديم النصح و الإرشاد لتصويب العمل المصرفي و بما يؤمن ثقة الإدارات العليا بصحة و إنسيابية المعاملات المالية لدى الإدارات التنفيذية و يعزز في ذات الوقت ثقة المتعاملين بإجراءات تلك المؤسسات و صواب سياساتها المالية ، و ذلك من خلال تفويض تلك الوظيفة كافة الصلاحيات مع توفير كافة المستلزمات التي تسهم في تأدية أعماله و نجاحه في مهامه ، كما تم لاحقاً في بعض الدول إنشاء تجمع مهني لمسؤولي و موظفي مراقبة الإمتثال و تم عقد الندوات و المؤتمرات من أجل الإرتقاء بهذه الوظيفة و تطويرها لتتناسب مع الاحتياجيات الحالية و المستقبلية ، و بالتالي فإن هذه الوظيفة ما هي إلا نتاج عقلية التوازن و المقاربة في الفكر المصرفي الغربي بين السعي للحصول على معدلات أرباح عالية و بين نوع الأداء المصرفي السليم و إدراكاً لمفهوم البقاء و منهج الإستمرارية و تحمل المسؤولية المصرفية .

اما في التجربة المصرفية العراقية فإن الإحداثة المستعجلة بدون توفر مستلزماتها من البنية التنظيمية و الثقافية الكافية لنجاحها قد جعلت من وظيفة مراقب الإمتثال يحصر بين المطرقة و السندان و يدور في حلقة مفرغة ، فالسلطة النقدية تريد من مراقب الإمتثال أن يلتزم بالسلوك المهني لتلك الوظيفة و كما جاء في القانون و التعليمات الخاصة بالتوصيف التنظيمي و المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه ، و أن يكون العين الثاقبة لرصد الإنحرافات و متابعة عدم الامتثال للمعاملات و السياسات و الإجراءات المقررة بموجب القوانين و اللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ، و أن تتضمن تقاريره الفصلية التي يرفعها الى البنك المركزي تلك النقاط و المحاور مع أحقية إطلاع و مراجعة ذلك البنك لكافة تقاريره المرفوعة الى إدارته المصرفية العليا .

بينما الإدارات المصرفية لا ترى في هذه الوظيفة إلا مجرد إسقاط فرض تنظيمي مجبرة على تحمل كاهل أعباءه ، و هي لا تريد منه غير تمثين و خلق جسور التواصل مع أطراف السلطة النقدية من أجل مساعدة المصرف على ترميم نقاط الخلل المكتشفة من قبل تلك السلطات و إبعاد شبح العقوبات والغرامات عنه .

و بين تلك الإرادتين و في خضم هذه المعادلة فهو يتضوع بين نارين ،هو الموظف المعين من قبل المصرف و يتقاضى راتباً شهرياً من خزينته ، و بجرة قلم يستغني المصرف عن خدماته متى ما شاء .. فهل يا ترى يستطيع في ضوء تلك الوقائع أن يمارس و يستمر وفق المهنية المطلوبة .. ؟ و من يوفر له الحصانة بذلك .. ؟؟؟

فمن يجرؤ و يقف و يؤشر إعتراضه أو عدم صوابية معاملة ...

و من يحميه من ثورة البركان و غضب السلطان ...؟

مصرف سومر التجاري

نهدف باستمرار للوفاء باحتياجات عملائنا على حد سواء و نقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنتجات للأفراد والشركات، والوكالات الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

SUMER BANK

sumerbank99@hotmail.com
info@sumerbankiq.com

العراق - بغداد - حي الرياض محلة /٩٠٨
شارع ١٦
ص.ب : ٣٤٧٦ العلوية
بغداد العراق

www.sumerbankiq.com

المصرف العراقي للتجارة

تأسس المصرف العراقي للتجارة المملوك كليا من الحكومة العراقية في تموز من عام ٢٠٠٣ لتسهيل تجارة العراق الدولية واعادة اعمار العراق بعد انتهاء العمل ببرنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء.

حمدية الجاف
مدير عام ورئيس مجلس إدارة
المصرف العراقي للتجارة

وقد تنامى عمل المصرف سريعا ليصبح مؤسسة فعالة ذات مصداقية كبيرة، كما استطاع المصرف في غضون فترة قصيرة من الزمن اقامة علاقات مع شبكة عالمية تتألف من ١٣٤ بنكا رئيسيا - من ضمنها اتحاد المصارف العالمية الرئيسية ليغطي بذلك ٦٣ مدينة في ٣٩ بلدا، مما اعطى المصرف امتدادا (بعدا) عالميا وميزة تنافسية والقدرة على توفير خدمات متنوعة.

بدأ المصرف العراقي للتجارة برأسمال متواضع قدره ٩٦,١ مليون دولار في ٢٠٠٣. وقد ازداد رأسمال المصرف ليصل الى ٤٢٧,٣٥ مليون دولار في ٢٠٠٨. كما ازداد راس المال واحتياطي المصرف ليه٤٢٧,٣٥ ١ مليار دولار في نهاية ٢٠١٠.

وقد تمثلت بداية النجاح في إبرام اتفاقيات مع ١٧ وكالة من أكبر وكالات ائتمان الصادرات حول العالم. كما تمكن المصرف من تحقيق نجاحا اخرا إذ كان المصرف العراقي للتجارة اول المصارف العراقية الذي حصل على تسهيلات ائتمانية (خطوط ائتمانية) من مؤسسات مالية عالمية كبيرة.

يتبع المصرف العراقي للتجارة سياسة ائتمانية رصينة ، كما يعد من اوائل المصارف في مجال اتمتة العمليات المصرفية بالكامل ، واول مصرف عراقي يقوم بأصدار بطاقات فيزا الائتمانية، وتطوير اول شبكة وطنية لأجهزة الصراف الالي. لدينا حاليا جهاز صرّاف آلي في أرجاء البلد. كما يعد المصرف متخصصا في مجال اصدار الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

تم اختيار المصرف كأفضل مصرف تجاري في الشرق الاوسط من قبل مجلة "Trade & Forfaiting Review" اللندنية للاعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، و ٢٠١١ ،كما رشحت مجلة GTR"" المصرف كأفضل مصرف لاستمرارية العمل في ٢٠١٠ بعد الهجوم الارهابي الذي استهدف المصرف حيث تمكن من مواصلة اعماله الاعتيادية في غضون اقل من يومي عمل. كما رشحت مجلة " The Banker " المصرف ضمن قائمة افضل ٥٠٠ مصرف في الشرق الاوسط وذلك في شهر اب من عام ٢٠١١.

وسعياً لمواصلة النجاح المبكر الذي تمكن المصرف من تحقيقه و مساعيه الرامية الى تقديم افضل المنتجات المالية، يعمل المصرف على توفير منتجات وخدمات مبتكرة وحديثة للسوق العراقية، وتتضمن هذه المنتجات والخدمات حسابات الرواتب، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، ودائع زمنية، حسابات الدفع الالي للرواتب، بطاقات ائتمانية، ادارة النقد، التمويل (قصير ، متوسط، وطويل الامد) ، الخدمات التجارية، التمويل التجاري، وتمويل المشاريع.

إدارة الملف الإقتصادي المهمة الأكبر

رؤية تحليلية

ياسر المتولي

مع تشكيلة الحكومة الجديدة ما السؤال الذي يتبادر الى الذهن في مطبوع يعنى بالمال والاقتصاد والاعمال ؟ قطعا ما السبيل الى ادارة ناجحة للملف الاقتصادي في المرحلة الجديدة؟

ادارة الملف الاقتصادي اذن تعتبر المهمة الاكبر في عمل الحكومة الحالية ،ذلك لان الاقتصاد هو المحرك الاقوى لكل فعاليات الدولة والمجتمع فكلما كان الاقتصاد قويا كلما تمتع البلد بمزايا تؤهله لان يحتل مركزا مرموقا ودوليا بموازاته.

التقويم الدولي للاقتصاد العراقي أنه مقبل على ان يكون النمر الثامن بين المجموعة الاقتصادية العالمية التي نهضت باقتصادياتها لتتصدر هذه المواقع ،فكيف لنا نيل هذا التقييم بامتياز ؟

لاناتي بجديد اذا استعرضنا امكانات العراق الاقتصادية بامتلاكه للثروات الطبيعية التي تؤهله ليكون بمصافي الاقتصادات الصاعدة انما الاهم البحث في كيفية ادارة هذه الثروات بما تجعله قادرا على تحقيق هذا الهدف.

المشكلة التي يعاني منها البلد تكمن في تعدد الجهات التي تدير الاقتصاد دونما تخطيط وتوحيد للقرارات الاقتصادية واثارها المترتبة جراء المتناقضات التي تفرزها تلك القرارات ، لذلك تقتضي الحاجة الى تحديد جهة متخصصة بادارة الملف الاقتصادي مهمتها توحيد القرارات بعد دراستها ، وهنا تبرز الحاجة الى تفعيل مقترح المجلس الاقتصادي حيث اصبح لابد من ان يرى النور ليتكفل بهذه المهمة وعند ذاك تتحدد مسؤولية المؤسسات المذكورة بدور المنسق بين الحكومة والمجلس رغم ان هذا الروتين غير محبب لدى خبراء الاقتصاد لكن للضرورة احكام عند الاصرار على بقاءها.

اذن تتطلب المرحلة اختيار شخصا كفؤا وذا خبرة واختصاص ليكون على راس ادارة الملف الاقتصادي على المستوى الحكومي، اما المجلس الاقتصادي فيكون اختيار اعضائه على اساس الكفاءه والخبرة الاقتصادية والاكاديمية وممثلين عن القطاع الخاص ملمين بمتطلبات النهوض به ويكون المجلس مستقلا ماليا واداريا ليقوم بمهامه على اكمل وجه.

وبهذه الطريقة يمكن الاستغناء عن الكثير من العناوين التي لم تؤدي اي دور في المرحلة السابقة لكنها محسوبة على الملف الاقتصادي وذلك النمط من التنظيم هو الذي اعاق تحقيق الاصلاح الاقتصادي المنشود بسبب تقاطع الرؤى والقرارت ،فهيكلة المؤسسات المحسوبة على الملف الاقتصادي اصبحت ضرورة ملحة ومنسجمة مع توجهات البرنامج الحكومي في ترشيق مؤسسات الدولة لتشذيب الاخطاء في الحلول ولجعل مسار الاصلاح في نصابه الصحيح وبذلك نحجم مصادر القرار الاقتصادي ونحسرها بالمختصين ،ان تصحيح مسار الملف الاقتصادي او بالاحرى اصلاح ادارته انما تنطوي عل تحقيق اهداف غاية في الاهمية تكمن في تخليص الاقتصاد من الحلقات الفائضة عن حاجته لابل المعيقة لتطوره.

خبراء الاقتصاد يتابعون بشغف الية ادارة الملف الاقتصادي على مختلف المستويات ليتسنى لهم تقديم الحلول الناجعة لمسار الاصلاح المنشود والحل لكل معضلات وتحديات الاقتصاد ووضعها في متناول المجلس الاقتصادي المفترض الذي يقوم بتهيئة القرارات السليمة لاقرارها من قبل مجلس الوزراء.

ان نجاح ادارة الملف الاقتصادي مكفول بالية اختيار المجلس الاقتصادي المفترض وبنوعية الشخصيات المختارة لهذا المجلس ومن ثم حجم الصلاحيات ومدى فاعلية القرارات التي تصدر عنه ، عند ذلك ستتضح القدرة على ادارة الملف الاقتصادي من عدمها.

الدور الجديد لرابطه المصارف الخاصه في العراق في تنميه القطاع المصرفي الخاص ودعم تطبيقات السياسه النقديه

سمير التصيري
خبير مصرفي

في الوقت الذي استقبلت فيه الاسرة المصرفيه العراقيه وبشكل خاص المصارف الاهليه بترحيب واسع انتخاب الهيئه الاداريه الجديدة لرابطه المصارف الخاصه في العراق فان المصارف جميعا تنتظر من الهيئة الادارية الجديدة تحقيق الاهداف المركزية التي تتطلب في مواجهة التحديات التي تعاني منها المصارف الخاصه وايجاد السبل والاليات والسياقات الجديدة وبالتنسيق والتعاون المشترك مع البنك المركزي العراقي الذي يتولى ادارة السياسه النقدية وبالاتجاهات التي تخدم الاقتصاد الوطني وبناء المقدمات الحقيقية للانتقال الى اقتصاد السوق وفق نظرة ثاقبة تؤكد على ان القطاع المصرفي الخاص يجب ان يلعب الدور الريادي بالمشاركة مع جميع حلقات الاقتصاد الكلي في العملية الاقتصادية خصوصا والعراق مقبل على متغيرات سياسية واقتصادية مهمة الهدف منها هو البناء السليم للاقتصاد واستثمار الموارد الوطنية من اجل تحقيق الرفاهية للمجتمع ولتحقيق ذلك اقترح واتمنى على الهيئة الادارية الجديدة خلال الاشهر المتبقية من العام الحالي تحقيق مايأتي :-

اولا- العلاقه مع البنك المركزي العراقي

١- تفعيل العمل المشترك مع البنك المركزي العراقي ومعالجة المشاكل التي تعاني منها المصارف الخاصة وبما يساهم في ايجاد دور فاعل في تطبيقات السياسة النقدية والمساهمة في التنمية الاقتصادية .

٢- تنظيم نشاطات وندوات متخصصة وورش عمل مشتركة مع البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية والمصرفية والمراكز الثقافيه والاقتصادية بما يخدم تجاوز التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي واصلاحه .

٣- مد جسور التعاون مع المصارف الحكومية وبشكل خاص الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجاره من اجل تجاوز معوقات العمل في القطاع المصرفي الخاص وخلق تعاون وشراكة في الخطط والتوجهات لخدمة اقتصادنا الوطني .

٤- العمل مع البنك المركزي كفريق واحد وليس فريقين وان يكون دور المصارف الخاصة داعما في سلامة تطبيقات السياسة النقدية وتحقيق الاهداف المركزيه للتنميه الاقتصادية.

ثانيا- العلاقات المصرفية الخارجية

١- وضع سياسات جديدة للتعامل مع المؤسسات والمنظمات المصرفية والمالية العربية وبشكل خاص جمعية مصارف لبنان واتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وجمعية بنوك الاردن وجمعيات مصارف الدول العربية الاخرى في مجلس التعاون الخليجي والمنظمات الدولية في العراق وخارج العراق، وان تتضمن هذه السياسات التعامل المتكافئ والتعاون المشترك في مجالات الدعم التقني والتدريب والتأهيل وتنظيم نشاطات مشتركة في داخل وخارج العراق. .

٢- تشكيل وفد يمثل الرابطةمن داخل الهيئة الادارية ومن المصارف اعضاء الهيئة العامة لغرض القيام بزيارات الى مقرات هذه الجمعيات والاتحادات وتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون مشترك معها تتضمن الامتيازات التي سيتم الحصول عليها والفرص التدريبية لكوادر المصارف الخاصة العراقية على مستوى الدول العربية والاقليمية بشكل خاص.

ثالثا:- النشاط الثقافي المصرفي

١- اعداد خطة للمؤتمرات والندوات المتخصصة والدورات التدريبية التي ستتولى الرابطة اقامتها وتحديد مواضيعها والعمل على تهيئة مستلزماتها ويتم التركيز على متابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر المصرفي الاول وتنظيم مؤتمر مصرفي عام لمناقشة استراتيجية العمل المصرفي الخاص للمرحلة المقبلة واقامة دورات تدريبية متخصصة بالتنسيق مع مراكز التدريب المصرفي في الدول الاقليمية والخبراء المصرفيين العراقيين .

٢- تطوير اعداد وتحرير وتصميم المواضيع والابواب التي تتضمنها مجلة (المصارف العراقية) واعادة النظر فيها من حيث المضمون والهدف والحرفة الفنية .

مصرف آشور الدولي
ASHUR INTERATIONAL BANK

التقرير السنوي 2013

أهدت ادارة مصرف اشور مشكورة رابطتنا نسخاً من تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ وهو مطبوع جيد من القطع المتوسط ذو ١٢٨ صفحة باللغتين العربية والانكليزية حيث اعتادت ادارة المصرف ومنذ مباشرته العمل في عام ٢٠٠٦ على الاهتمام بالكتاب السنوي للمصرف لأنه يمثل تاريخ المصرف يستفاد منه الباحثون الاكاديميون وطلبة العلم والمعرفة مستقبلاً.

بدأ المصرف برأس مال جيد مقداره (٢٥) مليار دينار استطاع خلال (٧) سنوات مضاعفته عشر مرات ليصبح (٢٥٠) مليار دينار حسب قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي في اوائل العام الحالي ٢٠١٤.

وأهم ما ورد في كلمة السيد رئيس مجلس الادارة ما يلي:-

يتمركز القطاع المصرفي في قلب الأحداث الاقتصادية ويعتبر من أكثر القطاعات تأثراً وتأثيراً بالظروف والأوضاع الاقتصادية والمالية، ومن هنا فأن الصناعة المصرفية تستمر في التعامل مع مجموعة من التحديات التي فرضتها الأوضاع الراهنة، وقد واصل المصرف تطوير استراتيجيته وسياساته وترتيب الأولويات مع التركيز بشكل أساسي على اعادة هيكلة أعماله المصرفية بما يتلائم وحجم هذه التحديات وبما يلبي متطلبات التغييرات الاقتصادية التي حدثت وتحدث في الاقتصاد العراقي.

بلغ عدد العاملين في المصرف (١٩٦) منتسب وعدد فروعه العاملة (٧) فروع اثنان منها في بغداد و (٥) فروع من محافظات اربيل /٢ والسليمانية والموصل وصلاح الدين ومن المؤمل في العام الحالي ٢٠١٤ فتح فروع دهوك وكركوك والبصرة، فيما بلغ عدد المصارف الخارجية المراسلة معه (١٦-) مصرفاً في الدول الآتية: الاردن، دولة الامارات العربية ولبنان والمانيا ومصر وتركيا والبحرين وعلى صعيد التكنولوجيا المصرفية تم اصدار بطاقات الماستر كارد وتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنيت.

حسابات الميزانية الختامية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣
(المبالغ بالالاف دينار عراقي)

اسم الحساب	٣١ كانون الأول ٢٠١٣	٣١ كانون الأول ٢٠١٢
الموجودات		
النقد والارصدة لدى المصارف والبنوك	218,383,627	83,831,175
الاستثمارات	12,607,533	112,607,533
القروض والتسليفات	96,974,402	50,698,011
المدينون	3,585,270	3,263,137
الموجودات الثابتة - بالصافي	24,278,672	17,492,908
مجموع الموجودات	355,829,503	267,892,763
المطلوبات		
حسابات جارية وودائع	83,163,935	71,552,547
التخصيصات	15,287,696	13,556,021
قروض مستلمة	4,438,710	4,442,002
الدائنون	22,013,326	7,818,164
مجموع المطلوبات	124,903,668	97,368,734
رأس المال المدفوع	210,000,000	150,000,000
الاحتياطيات	20,925,836	20,524,028
مجموع حقوق الملكية	230,925,836	170,524,028
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	355,829,503	267,892,763

12
عام من الاستقرار

عقيل مفتن
المدير المفوض
لمصرف الاتحاد العراقي

مصرف الاتحاد العراقي
شركة مساهمة خاصة

2002-2014
12 YEARS OF STABILITY

العنوان / بغداد – تقاطع المسبح محلة ٩٠٣ ، زقاق ٧٧ ، مبنى ١١

iraq- baghdad- almasbah
ubiq@ub-iq.com
www.ub-iq.com

مصرف الهدى

ALHUDA BANK

الاختيار الامثل

السيد حمد ياسر الموسوي
رئيس مجلس الادارة

الخدمات الالمصرفية

- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي .
- قبول الودائع (حسابات التوفير والودائع الثابتة)بالدينار العراقي والدولار الأمريكي
- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية
- إصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينار العراقي والدولار الأمريكي .
- قبول الحوالات الخارجية بكافة أنواعها .
- إصدار السفاتج والصكوك المصدقة وقبول الحوالات الداخلية بكافة أنواعها .
- بيع وشراء العملات الأجنبية .
- محفظة استثمارية .

الفرع الرئيسي : الطابق الأرضي من مبنى الإدارة العامة
بغداد - الكرادة - حي الوحدة - محلة : ٩٠٢ زقاق: ١٢ بناية: ١٤
الرقم الرمزي: ١

ALHUDA BANK

mainb@alhudabank.com

مصرف عبر العراق للإستثمار

كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية لمصرف عبر العراق للإستثمار للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع نفس الفترة من العام الماضي في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ حيث تظهر نشاطات وفعاليات المصرف المختلفة :-

لاقرب الف دينار

Account	النصف الأول كما في 30 / 6 / 2013	النصف الأول كما في 30 / 6 / 2014	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	10.063	136.612	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	12.573	1.296	الاستثمارات
Monetary Credit	511	53.375	الائتمان النقدي
Deptors	50.912	460	المدينون
Fixed Assets	848	817	الموجودات الثابتة
Total Assets	74.912	192.560	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	4.573	28.320	حسابات جارية و ودائع
Creditors	1.009	836	الدائنون
Provisions	3.344	2.378	التخصيصات
Paid – up Capita & Reserves	66.253	161.883	راس المال و الاحتياطيات
Net Profits	-267	-857	الأرباح المتحققة
Total Liabilities	74.912	192.560	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	176	1.419	*مجموع الايرادات
Total Expenses	443	2.276	*مجموع المصروفات
NetIncome	-267	-857	صافي أرباح الفترة

مصرف دجلة والفرات

كشف بنتائج الأعمال و البيانات المالية لمصرف دجلة و الفرات للتنمية و الإستثمار للنصف الأول لعام ٢٠١٤ (غير المدققة) ومقارنتها مع كل من : الحسابات الختامية كما في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ و مع نفس الفترة من العام الماضي في ٣٠ / ٦ / ٢٠١٣ حيث تظهر نشاطات و فعاليات المصرف المختلفة..

(المبالغ مليون دينار)

Account	النصف الأول كما في 2013 / 6 / 30	الحسابات الختامية كما في 2013/12/31	النصف الأول كما في 2014 /6 / 30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	27.800	21.898	23.598	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investment	124.573	113.115	108.390	الاستثمارات
Monetary Credit	76.274	70.894	68.770	الائتمان النقدي
Debtors	61.044	72.169	66.579	المدينون
Fixed Assets	31.369	31.857	32.205	الموجودات الثابتة
Total Assets	321.087	309.932	299.542	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	90.415	165.329	99.097	حسابات جارية و ودائع
Provisions	17.146	21.335	22.272	التخصيصات
Creditors	91.860	1.664	55.646	الدائنون
Paid – up Capita	100.000	100.000	100.000	راس المال المدفوع
Reserves	15.418	15.164	20.602	الاحتياطيات
Total Liabilities	321.087	309.932	299.542	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	13.539	24.755	5.103	*مجموع الايرادات
Total Expenses	7.291	18.315	3.178	*مجموع المصروفات
Net Profits	6.248	6.440	1.925	*الأرباح المتحققة

مصرف عبر العراق

BANK ACROSS IRAQ INVESTMENT

رأس المال (15,000,000,000) مليار دينار

* فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية
* قبول الودائع (حساب التوفير والودائع الثابتة بالدينار العراقي والعملات الاجنبية)
* تمويل كافة المشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية .
* فتح اعتماد في حساب جاري مدين(مكشوف)
* فتح اعتماد في خصم الكمبيالات المخصومة.
* منح السلف الشخصية .
* منح قروض لشراء السيارات.
* اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينار العراقي والعملات الاجنبية .
* فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية.
* قبول الحوالات الخارجية والداخلية بكافة انواعها.
* بيع وشراء العملات الاجنبية.
* تداول الاسهم لصالح المواطنين من خلال سوق العراق للاوراق المالية عن طريق شركة الحكمة المملوكة للمصرف .
* قبول الودائع من الزبائن غير الراغبين بالتعامل بالفوائد..

www.transiraqbank.com

خدمات مصرفية متكاملة

FULL BANKING SERVIES

BANK ACROSS IRAQ INVESTMENT
info@transiraqbank.com

سوق العراق للاوراق المالية

اداء السوق

٢٠١٤/٩/٤

الرمز	الشركة	اغلاق	فتح	أعلى	أدنى	التغير	تغير%	الحجم	الأسهم المتداولة	عدد الصفقات
HMAN	منصور	28.00	28.00	28.00	28.00	0.00	%0.00	5,555,228	198,401	3
BMNS	أسماك	1.14	1.15	1.15	1.14	0.01	% 0.87	74,500,000	65,000,000	16
BCOI	أهلي	0.71	0.69	0.71	0.69	0.02	% 2.90	37,999,048	54,331,851	26
BUOI	اتحاد	1.05	1.05	1.05	1.05	0.00	%0.00	6,510,000	6,200,000	4
INCP	اسمنت	0.77	0.77	0.77	0.77	0.01	% 1.28	534,380	694,000	1
BIIB	اسلام	0.95	0.95	0.95	0.95	0.00	%0.00	2,002,125,056	2,107,500,000	4
TASC	اسيا	15.50	15.50	15.50	15.50	0.50	% 3.33	33,349,800	2,151,600	4
IMPI	اصباغ	1.16	1.16	1.16	1.16	0.00	%0.00	406,000	350,000	2
HPAL	النور	17.25	17.20	17.25	17.20	0.10	% 0.58	49,444,248	2,870,000	28
NGIR	امان	0.68	0.68	0.68	0.68	0.00	%0.00	2,726,800	4,010,000	2
BIME	اوسط	0.85	0.85	0.86	0.85	0.00	%0.00	79,774,640	93,581,932	31
IICM	ايسسم	0.38	0.37	0.38	0.37	0.02	% 5.00	1,907,400	5,020,000	3
BELF	ايلاف	0.70	0.70	0.70	0.70	0.00	%0.00	3,500,000	5,000,000	1
HBAY	بابل	71.00	70.00	71.00	70.00	1.10	% 1.57	227,180,064	3,200,001	4
SBAG	بادية	1.67	1.67	1.67	1.67	0.02	% 1.18	3,007,855.25	1,801,111	7
AISP	بذور	7.20	7.20	7.40	7.20	0.00	%0.00	10,586,681	1,456,682	19
SILT	براري	1.75	1.75	1.75	1.75	0.00	%0.00	13,543,173	7,738,956	9
HBAG	بغتيل	11.50	11.60	11.60	11.50	0.10	% 0.86	2,172,000	188,000	4
BBOB	بغداد	1.67	1.72	1.72	1.67	0.04	% 2.34	254,682,432	150,050,318	38
BBAY	بلبنك	0.38	0.39	0.39	0.38	0.01	% 2.56	19,536,000	51,400,000	11
IBSD	بيسي	2.35	2.37	2.40	2.35	0.02	% 0.84	83,597,536	35,200,146	24
IIDP	تمور	1.09	1.09	1.09	1.07	0.00	%0.00	53,490,076	49,385,870	19
ITLI	حميضة	0.60	0.60	0.60	0.60	0.02	% 3.23	154,570.8	257,618	3
BGUC	خليج	0.96	0.97	0.97	0.96	0.01	% 1.03	91,921,000	95,400,000	18
SBPT	ركاب	34.00	34.00	34.00	34.00	0.00	%0.00	4,700,500	138,250	7
BDSI	سلام	0.95	0.95	0.95	0.95	0.01	% 1.04	16,150,000	17,000,000	4
HNTI	سياحة	21.00	21.50	21.50	21.00	0.55	% 2.55	95,821,320	4,512,015	30
SKTA	شماكس	5.75	5.75	5.75	5.75	0.00	%0.00	10,380,797	1,805,356	13
BNOR	شمال	1.43	1.43	1.44	1.40	0.01	% 0.69	511,392,384	359,440,745	141
HISH	عشتار	44.50	44.50	44.50	44.50	2.00	% 4.71	445,000	10,000	1
SMRI	عقار	3.84	3.89	3.89	3.84	0.05	% 1.29	19,343,792	5,011,193	7
BNOI	كابتال	0.74	0.77	0.77	0.73	0.03	% 3.90	52,377,020	70,266,243	35
HKAR	كربلا	1.66	1.66	1.66	1.66	0.01	% 0.61	332,000	200,000	1
BROI	كربلت	1.07	1.06	1.07	1.06	0.01	% 0.94	13,818,988	12,928,961	15
IKLV	كندقت	1.43	1.45	1.46	1.41	0.03	% 2.05	3,917,311	2,759,802	8
BKUI	كورد	2.12	2.10	2.18	2.10	0.02	% 0.95	48,403,964	22,711,666	14
AIPM	لحوم	6.30	6.25	6.30	6.25	0.05	% 0.79	5,631,581	900,453	5
IELI	لكنرو	1.72	1.72	1.72	1.72	0.00	%0.00	1,892,304.5	1,100,177	4
BUND	متحد	0.82	0.83	0.83	0.81	0.01	% 1.20	33,665,000	41,050,000	13
IMOS	مسك	3.18	3.06	3.18	3.06	0.08	% 2.58	1,591,326.25	519,285	3
IMAP	مندوا	0.67	0.67	0.67	0.67	0.00	%0.00	1,340,000	2,000,000	2
BDFD	نهرين	0.70	0.70	0.70	0.70	0.02	% 2.94	50,400	72,000	1
IHLI	هلال	0.73	0.73	0.73	0.73	0.00	%0.00	730,000	1,000,000	1

تاريخ البنك المركزي العراقي

عندما كان العراق جزءا من الامبراطورية العثمانية، كان عددا من العملات الاوربية متداولة الى جانب الجنيه التركي . وبعد حدوث الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الاولى اندمج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين واصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول بسعر ١ دينار = ١٣ روبية

في عام ١٩٣١ تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بأحتياطي من عملة الدينار الجديد . انتهج مجلس العملة، سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار . وتعززت قوة الدينار بربطه بالباون البريطاني حيث تم ربطه بالسعر التعادلي مع الباون البريطاني لغاية عام ١٩٥٩

في عام ١٩٤٧ تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغى مجلس العملة في عام ١٩٤٩ والذي تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية اصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي . واستمر المصرف الوطني العراقي بإتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة ١٠٠% من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة.

وخلال السنوات الاخيرة للحكم العثماني ،اصبحت الصيرفة التجارية عاملا هاما في التجارة الخارجية خلال الانتداب البريطاني . وقد هيمنت المصارف البريطانية، الا ان وكلاء النقد التقليديين واصلوا منح بعض من الائتمان المحلي وتقديم خدمات مصرفية محدودة . وقد تعثر توسع الخدمات المصرفية بالاستخدام المحدود للنقد وصغر حجم الاقتصاد وضالة مبالغ الادخار حيث قدمت المصارف خدمات للتجارة الخارجية بشكل حصري تقريبا . وفي اواسط الثلاثينيات قررت الحكومة العراقية انشاء مصارف لغرض توفير الائتمان للقطاعات الاخرى من الاقتصاد ،ففي عام ١٩٦٣ اسست الحكومة المصرف الزراعي والصناعي . وفي عام ١٩٤٠ انقسم المصرف الى المصرف الزراعي والمصرف الصناعي وزاد رأس المال المقدم من الحكومة لكل منهما بشكل كبير . اسست الحكومة مصرف الرافدين عام ١٩٤١ ليكون المصرف التجاري الرئيسي مع البنك المركزي، إلا أن المصرف الوطني العراقي اصبح هو بنك الحكومة عام ١٩٤٧ . ثم أسس المصرف العقاري عام ١٩٤٨ وكان الغرض الرئيسي منه تمويل شراء الدور من قبل الافراد، وتأسس مصرف الرهون عام ١٩٥١ والمصرف التعاوني عام ١٩٥٦ . اضافة الى هذه المصارف الحكومية فقد افتتحت فروع للمصارف الاجنبية والمصارف العراقية الخاصة نتيجة لتوسع الاقتصاد.

في عام ١٩٥٦ اصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي . وشملت مسؤولياته اصدار وادارة العملة و الرقابة على معاملات النقد الاجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي . احتفظ البنك بحسابات الحكومة وعمل على ادارة القروض الحكومية . وبمرور السنين فقد وسع التشريع من صلاحيات البنك المركزي ففي عام ١٩٥٩ تحول ربط العملة من الباون البريطاني الى الدولار الامريكي وبسعر ١ دينار = ٢,٨ دولار

في ١٤ تموز ١٩٦٤ أممت كافة المصارف وتركات التأمين و تعززت الصيرفة خلال العقد الثاني. وعلى اثر انخفاض قيمة الدولار عام ١٩٧١ و١٩٧٣ ،ارتفعت قيمة الدينار العراقي الى ما يعادل ٣,٣٧٧٨ دولار للدينار الواحد.

بحلول عام ١٩٨٧ تألف الجهاز المصرفي من البنك المركزي العراقي ومصرف الرافدين والمصرف الزراعي والمصرف الصناعي والمصرف العقاري . ادى تخفيض ٥% من قيمة الدينار الى تراجع قيمته الى ٣,٢١٦٩ دولار وهو السعر الرسمي الذي استمر لحين حرب الخليج على الرغم من انه في اواخر عام ١٩٨٩ سجل سعر السوق السوداء ١,٨٦دينار للدولار الواحد

بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وبالنظر لفرض الحصار الاقتصادي لم تعد تقنية الطبع السويسرية مستخدمة كالسابق ،فقد ظهرت اصدارية جديدة من العملات الورقية ذات نوعية رديئة . واصبحت تعرف الاصدارية السابقة بالطبعة السويسرية واستمر التداول بها في منطقة كردستان العراق . وبالنظر للطبع الحكومي المفرط من الاوراق المالية الجديدة، فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع بحيث بلغت في اواخر عام ١٩٩٥ ٣٠٠٠ دينار للدولار الواحد.

وعلى اثر خلع صدام حسين عند غزو العراق عام ٢٠٠٣ بدأ مجلس الحكم ومكتب الاعمار والمساعدات الانسانية بطبع المزيد من عملة صدام حسين الورقية كاجراء بديل مؤقت للحفاظ على عرض النقد لحين طرح العملة الجديدة .

تم اصدار قانون المصارف في ١٩ ايلول ٢٠٠٣ ،مما جعل اطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقا والمعايير الدولية ويسعى القانون الى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وذلك بانشاء جهاز مصرفي منفتح وامن وسليم وتنافسي .

اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال الفترة ما بين ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٣ و ١٥كانون الثاني ٢٠٠٤ عملة عراقية جديدة معدنية وورقية حيث طبعت العملات الورقية باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من اجل "خلق عملة واحدة موحدة تستخدم في كافة انحاء العراق وجعل النقود مناسبة اكثر للاستخدام في الحياة اليومية للجمهور" واستبدلت العملات الورقية القديمة بالعملات الورقية الجديدة وبسعر واحد دينار قديم يعادل واحد دينار جديد باستثناء الدنانير السويسرية والتي استبدلت بسعر دينار سويسري قديم يعادل ١٥٠ دينار جديد.

تأسس البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ اذار ٢٠٠٤..

يكون البنك مسؤولا عن :

- الحفاظ على استقرار الاسعار
- تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات اسعار الصرف)
- ادارة الاحتياطيات الاجنبية
- اصدار وادارة العملة
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر
- يقع المركز الرئيسي للبنك في بغداد وله اربع فروع في البصرة والموصل والسليمانية واربيل

مصرف آشور الدولي

Ashur International Bank
For Investment

معنا تنمو أموالك

info@ashurbank.com
baghdad3@ashurbank.com
www.ashurbank.com

الفرع الرئيسي - بغداد - كرادة

خدمة الرسائل النصية

تلقى رسائل نصية قصيرة على هاتفك المتحرك عند إجراء المعاملات المصرفية على حسابك.

خدمات الإنترنت المصرفية

الوصول إلى حسابك بسرعة وأمان من أي مكان وعلى مدار الساعة عبر موقعنا الإلكتروني

بطاقة ماستر كارد

بوابتك لعالم من المزايا والفوائد مع أعلى مستويات التميز والخصوصية.

شبكة فروع بنكية متكاملة

راحة بال مع شبكة من الفروع البنكية المنتشرة في جميع المحافظات العراقية.

"البنك الأكثر تطوراً في العراق"

بطاقة بنكية محلية

دفع الرواتب في مقر العمل عبر نظام ATM لكل الوزارات والشركات الخاصة.

مصرف التنمية الدولي
INTERNATIONAL DEVELOPMENT BANK

اتصل بنا | هاتف | +964 7704715311 | www.idbiraq.com | relationship@idbiraq.com
الفرع الرئيسي | كرادة - عرصات الهندية | بغداد، العراق